

## حصيلة مناقشات حق تقرير المصير

### فلاديمير لينين

نشرت صحيفة هيرالد (فوربوت – العدد الثاني شهر أبريل 1916) وهي الصحيفة الماركسية للجناح اليساري المسمي تسيمر فالد "Zimmewald" عددا من الرسائل والدراسات عن مبدأ حق تقرير المصير، بعضها يؤيده والبعض الآخر يعارضه.

وكان موقعا عليها باسم هيئة التحرير لمجلتنا الرئيسية التي تتحدث باسمنا وهي مجلة سوسيال ديمقراط كما كان البعض الآخر موقعا عليه باسم هيئة تحرير مجلة الحزب الاشتراكي الديمقراطي البولندي المعارضة وهي مجلة جازيتا ريبوتيتزا. ويجد القارئ فوق هذا الكلام طبعة ثانية للرسائل الأولى \* وترجمة للرسائل التالية (1) وهذه هي المرة الأولى من الناحية العملية التي يعرض فيها هذا الموضوع على مثل هذا النطاق الواسع في المجال الأممي: وقد أثير فقط بالنسبة لبولندا في الحوار الذي دار على صفحات المجلة الماركسية الألمانية نويه تسايته منذ عشرين عاما مضت، 1895-1896 أي قبل مؤتمر لندن الاشتراكي الأممي المنعقد عام 1896. ودار هذا الحوار بين روزا لوكسمبورج وكارل كاوتسكي و"المستقلين" البولنديين (أبطال استقلال بولندا أو الحزب الاشتراكي البولندي) وكانوا جميعا يعرضون ثلاث وجهات نظر مختلفة (2) ومنذ ذلك الوقت، في حدود علمي، والحوار يدور حول مسألة حق تقرير المصير وبطريقة منسقة بين الهولنديين والبولنديين فقط. والأمل يحدونا الآن لو أن صحيفة الهيرالد يحالفها التوفيق في الاستمرار في إثارة الحوار حول هذه المسألة، وهي مسألة ملحة الآن، بين البريطانيين والأمريكيين والفرنسيين والألمان والإيطاليين. ذلك لأن الاشتراكية الرسمية التي يمثلها كل من المؤيدين الصرخاء "لحكوماتهم" أمثال أتباع بليخانوف ودافيد وشركاهما والمدافعين عن الانتهازية المستترين أمثال أتباع كاوتسكي (ومن بينهم اكسيلرود ومارتوف وشيخيدز وغيرهم) أقوال أن الاشتراكية الرسمية أدلت بأكاذيب كثيرة عن هذه المسألة حتي بات الأمر يحتاج لا محالة إلى جهود طويلة لاسكات دعائها وتجنب إثارة المشكلة موضع الخلاف من ناحية وأن نستجيب لطلبات العمال بتقديم "إجابات مباشرة" عن هذه "المسألة اللعينة" من ناحية أخرى. وسنبذل جهدنا لكي نطلع قراءنا على أخبار الصراع بين الاتجاهات الاشتراكية المختلفة خارج البلاد.

إن المسألة لها أهمية خاصة بالنسبة لنا نحن الاشتراكيين الديمقراطيين الروس، والحوار الراهن هو استطراد للحوار الذي دار في عامي 1903 و1913 (3). لقد اهتزت أفكار أعضاء الحزب إلى حد ما سبب هذه المشكلة أبان الحرب، وازدادت حدتها بسبب حيل بعض القادة المبرزين لحزب العمال الشوفيني أو حزب جفوزديوف من أمثال مارتوف وشيخيدز، إذ بذلوا كل جهدهم لتجنب جوهر المشكلة، ومن ثم أصبح ضروريا أن تعرض النتائج الأولية أو حصيلة الحوار الذي بدأ في الحقل الأممي.

يتضح من الرسائل أن رفاقنا البولنديين يقدمون لنا ردا مباشرا على بعض حججنا، منها على سبيل المثال ما يتعلق بالماركسية والبرودينية. بيد أنهم في أكثر الحالات لا يجيبون علينا إجابة مباشرة بل إجابة غير مباشرة وذلك بالمقابلة بين حججهم وحججنا. ولنحاول الآن أن نفحص إجاباتهم المباشرة وغير المباشرة.

- 1- الاشتراكية وحق تقرير المصير
- 2- هل الديمقراطية " ممكنة عمليا " في ظل الامبريالية ؟
- 3- ما هو الضم ؟
- 4- هل نحن مع سياسة ضم البلاد أم ضدها ؟
- 5- لماذا يقف الاشتراكيون الديمقراطيون ضد سياسة الضم ؟
- 6- هل من الصواب أن نقابل بين "أوروبا" والمستعمرات في المشكلة الراهنة ؟
- 7- الماركسية أم البرودينية ؟
- 8- الخاص والعام في موقف الاشتراكيين الديمقراطيين الأمميين في هولندا وبولندا
- 9- رسالة انجلز إلى كاوتسكي
- 10- الهيئة الثورية في ايرلندا عام 1916
- 11- خاتمة

## 1- الاشتراكية وحق تقرير المصير

سبق لنا أن أكدنا أن التخلي عن انجاز حق تقرير المصير في ظل النظام الاشتراكي خيانة للاشتراكية. وقيل لنا رداً على هذا «إن مبدأ حق تقرير المصير لا يمكن تطبيقه على مجتمع اشتراكي». والاختلاف هنا اختلاف جذري إذن ما هو جذر الخلاف.

يواصل خصومنا محاجاتهم بقولهم «نحن نعرف أن الاشتراكية ستقضي على كل أنواع القهر القومي يفرضها على المصالح الطبقيّة التي تقودها.» ما الذي تعنيه هذه الحجة من المتطلبات الاقتصادية اللازمة لبداية للقضاء على القهر القومي، وهي متطلبات معروفة للجميع وليست موضع خلاف، وذلك حتى يكون لهذه الحجة فاعليتها في حوار عن شكل من أشكال القهر السياسي، أعني ان تستبقي أمة أخرى داخل حدودها قسراً واغتصاباً؟ لا لشيء غير أنها محاولة لتجنب المسائل السياسية؛ والحجج التالية لها تؤكد اقتناعنا بصواب ما ذهبنا إليه: «ليس ثمة ما يبرر الاعتقاد بأن الأمة في المجتمع الاشتراكي ستبقي كوحدة سياسية واقتصادية. إنها، مع كل الاحتمالات الممكنة، ستحتفظ بطابع الوحدة الثقافية واللغوية فقط ذلك لأن تقسيم أراضي أي منطقة اشتراكية ذات تراث ثقافة، لو فرضنا حدوث مثل هذا، إنما يمكن أن يتم فقط وفقاً لاحتياجات الإنتاج. هذا فضلاً عن أن المسألة التي تتعلق بمثل هذا التقسيم لن تحسمها الأمم وحدها بطبيعة الحال وتتخذ كل منها موقفاً على حدة ممارسة بذلك حقها في السيادة الكاملة (كما هو مطلوب من "حق تقرير المصير") وإنما سيتم حسمها وتحديدتها تضامنياً من جانب كل المواطنين أصحاب الشأن».

والحجة الأخيرة تستهوي رفاقنا البولنديين لحديثها عن التحديد التضامني بدلاً من تقرير المصير على أساس ذاتي أو مستقل، حتى أنهم يرددونها ثلاث مرات في رسائلهم ومع ذلك فإن تكرار ترديدها لن يحيل هذه الحجة الأكتوبرية والرجعية إلى حجة اشتراكية ديموقراطية. إن كل الرجعيين والبرجوازيين يمنحون الأمم الملحقة قسراً واغتصاباً داخل حدود دولة معينة حق تقرير مصيرهم "بصورة تضامنية" داخل برلمان مشترك. وكذلك يفعل ولهم الثاني حين يعطي البلجيكين الحق في أن "يقرروا تضامنياً" مصير الامبراطورية الألمانية داخل برلمان ألماني مشترك.

بيد أن خصومنا يحاولون تجنب هذه النقطة على وجه التحديد وهي النقطة الوحيدة الجديرة بالمناقشة – حق الانفصال. وإنها لمسألة هزلية ما لم تكن مأساوية إلى أقصى حد.

أشرنا في أول رسالة لنا إلى أن تحرير الأمم المقهورة يتضمن تحولاً ثنائياً في المجال السياسي: (1) المساواة الكاملة بين الأمم، وهذه ليست موضع نزاع وتطبق فقط على ما يحدث داخل الدولة. (2) حرية الانفصال السياسي \* وتشير هذه النقطة إلى تحديد حدود الدولة. وهذه النقطة وحدها هي التي يدور حولها النزاع. بيد أنها هي على وجه التحديد التي يلتزم خصومنا إزاءها بالصمت. إنهم عازفون تماماً عن التفكير سواء في موضوع حدود الدولة أو الدولة من حيث هي. وهذا نوع من "الاتحاد الاقتصادي الامبريالي" يماثل الاتجاه الاقتصادي الذي ساد فيما بين عامي 1894-1902 والذي كان يقدم حججه على النحو التالي:

حيث أن الرأسمالية هي الاتجاه المظفر، إذن فالمسائل السياسية مضيعة للوقت. وحيث أن الامبريالية هي الاتجاه المظفر إذن فالمسائل السياسية مضيعة للوقت! ومثل هذه النظرية المنافية للسياسة ضارة تماماً للماركسية.

كتب ماركس في دراسته "نقد برنامج جوته" ما يلي:

«تفصل بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي فترة التحول الثوري من احدهما إلى الآخر. وينظر هذه الفترة أيضاً فترة انتقال سياسي تكون الدولة فيها الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا ولا بديل لذلك.» (4)

وما زالت هذه الحقيقة حتى الآن حقيقة ثابتة ولا خلاف حولها بين الاشتراكيين وتتضمن الاعتراف بالحقيقة القائلة بأن الدولة ستظل قائمة حتى تتطور الاشتراكية المضطربة إلى نظام شيوعي كامل. وكلنا نعرف القول المأثور لانجلز عن "تلاشي الدولة" وقد أكدنا عن قصد منا في الرسالة الأولى أن الديمقراطية هي شكل من أشكال الدولة ستنتلشي بدورها مع تلاشي الدولة. وسوف تظل حجج خصومنا خطأ كبيرا إلى أن يستبدلوا بالماركسية وجهة نظر عن "اللدولة".

إنهم بدلا من أن يتحدثوا عن الدولة (والتي تعني تحديد الحدود لها) نراهم يتحدثون عن "منطقة اشتراكية ثقافية" أي أنهم يختارون عمدا تعبيراً غير محدد يعني أن كل المسائل المتعلقة بالدولة قد طمست. وهكذا نصل في النهاية إلى لغو فارغ: إذا لم تكن دولة فلن تكون هناك بطبيعة الحال مسائل تتعلق بالحدود. وفي مثل هذه الحالة يصبح كل البرنامج السياسي الديمقراطي أمراً غير لازم. ولن تكون هناك أيضا أي جمهورية ما دامت الدولة "ستتلاشي".

ويستشهد لينش الشوفيني الألماني في مقالاته المذكورة في الرسالة الخامسة \* بفترة هامة يقتبسها من مقال انجلز بعنوان "البو والرين". ويقول انجلز من بين ما يقول في هذا المقال أنه خلال التطور التاريخي الذي يلتهم عددا من الأمم الصغيرة والضعيفة، تحددت باطراد "حدود الأمم الأوروبية العظمى والقوية" والعامل المحدد هنا "اللغة والتعاطف" بين السكان. ويسمي انجلز هذه الحدود باسم "الحدود الطبيعية" (5) ولقد كان هذا الوضع في عصر الرأسمالية التقدمية في أوروبا فيما بين عامي 1848 و 1871 على وجه التقريب، أما اليوم فإن هذه الحدود التي تحددت ديموقراطيا تتحطم شيئا فشيئا بفعل الرأسمالية الرجعية الامبريالية.

وكل الشواهد تدل على أن الامبريالية ستورث خليفتها، أعني الاشتراكية، إرثا من الحدود الأقل ديموقراطية وعددا من البلدان التابعة في أوروبا وأجزاء أخرى من العالم. فهل ثمة ما يبرر الافتراض أن الاشتراكية المضطربة التي تتضمن وتحقق الديمقراطية الكاملة على طول الخط، ستحجم عن تحديد حدود الدولة ديموقراطيا وتغلغل مشاعر التعاطف بين السكان؟ يكفي فقط إقرار هذه المسائل ليتضح أن زملاءنا البولنديين ينزلون بعيدا عن الماركسية إلى مهاوي الاتجاه الاقتصادي الامبريالي.

إن الاقتصاديين القدامى الذين شوها الماركسية لقتوا العمال قولهم بأن كل ما يعني الماركسيين "الجانب الاقتصادي وحده" ويبدو أن الاقتصاديين الجدد يرون إحدى اثنتين إما أن الدولة الديمقراطية في ظل الاشتراكية المضطربة ستكون موجودة بدون حدود سيتم تخطيطها "فقط" حسب احتياجات الانتاج.

وواقع الأمر أن حدودها سوف تخطط ديموقراطيا أعني حسب إرادة السكان ومشاعرهم الوجدانية. إن الرأسمالية تسفح هذه المشاعر الوجدانية وتضيف مزيدا من العقبات في طريق التقارب بين الأمم. أما الاشتراكية فإنها تحترم تماما "المشاعر الوجدانية" للسكان حين تنظم الانتاج دون قهر طبقي وتضمن الحياة الرغدة لكل أبناء الدولة وبذلك تؤكد وتعجل التقارب والتوكل بين الأمم.

وحتى نهى للقارئ فسحة من الوقت يتخفف بها من الاتجاه الاقتصادي الثقيل الأهوج. سنستشهد هنا بحجة يسوقها كاتب اشتراكي خارج عن موضوع نزاعنا، وأعني به أوتو باور وله أيضا قضية بسيطة أثيره إلى نفسه – الاستقلال الذاتي الثقافي والقومي – بيد أنه يستن نهجا صحيحا تماما في محاجاته بشأن عدد كبير من المسائل البالغة الأهمية. مثال ذلك في الفصل التاسع والعشرين من كتابه "المسألة القومية والديموقراطية الاشتراكية" كان على حق تماما في ملاحظته استخدام الايديولوجية القومية لحجب الاتجاهات السياسية الامبريالية. وفي الفصل الثلاثين "الاشتراكية ومبدأ القومية" يقول ما يلي:

« إن المجتمع الاشتراكي لن يكون قادرا على الاطلاق على أن يحتوي كل الأمم داخل إطاره عن طريق القوة. لتخيل كل الأمم معا جماهير السكان الذين يستمتعون بكل خيرات التراث الثقافي القومي ويمارسون في نشاط حقهم الكامل في التشريع والحكم ثم أخيرا مزودون بالسلاح – تري هل سيكون من المستطاع استخدام القوة لاختضاع أمة كهذه لحكم تنظيم اجتماعي غريب عنها؟ إن سلطة الدولة تركز كلها على قوة السلاح وما زال جيش الشع في وقتنا الراهن، وبفضل نظام أو ميكانيزم عبقرى يشكل أداة في يد شخص بعينه أو أسرة أو طبقة بعينها تماما مثلما كانت جيوش الفرسان والتجار في الماضي. إن الجيش في المجتمع الاشتراكي الديمقراطي ليس إلا الشعب مسلحا ما دام هذا الجيش يتألف من أشخاص ذوي ثقافة عالية يعملون اختيارا لا قسرا في مصانع مملوكة للمجتمع ويسهمون في كل مجالات الحياة السياسية اسهاما ماهرا كاملا. وهنا وفي مثل هذه الظروف تنتفي كل امكانية لحكم غريب عنهم.»

وهذا حق، فإنه لأمر مستحيل أن نلغي القهر القومي (أو أي قهر سياسي آخر) في ظل الرأسمالية ما دام ثمة حاجة لألغاء الطبقات أعني ما دام الأمر يستلزم تطبيق الاشتراكية، بيد أن الاشتراكية لا يمكن ردها إلى الجوانب الاقتصادية وحدها لأنها تقوم على أسس اقتصادية. إن الانتاج الاشتراكي كأساس للمجتمع شرط ضروري لالغاء القهر القومي بيد أن هذا الأساس يجب أيضا أن يبنى فوقه دولة منظمة تنظيما ديمقراطيا وجيش ديمقراطي... الخ. ومع تحول الرأسمالية إلى اشتراكية تصبح البروليتاريا قادرة على خلق الامكانية للقضاء على القهر القومي.

وتصير الامكانية حقيقة واقعة "فقط" - وأقول هنا "فقط" - عندما نرسي دعائم الديمقراطية الكاملة في كل المجالات بما في ذلك تخطيط حدود الدولة حسب "المشاعر الوجدانية" للسكان ومعها الحرية الكاملة في الانفصال. وهذا بدوره سيفيد كأساس لضمان القضاء عمليا على أوهى أسباب الشقاق القومي وأقل مظاهر عدم الثقة القومية حتي تنهيا كل الظروف الممكنة للتعجيل بتلاحم الأمم وتداخلها وهو ما سوف يتم انجازه بعد أن تتلاشي الدولة، هذه هي النظرية الماركسية وهي النظرية التي انحاز عنها خطأ زملاننا البولنديون.

## 2- هل الديمقراطية "ممكنة عمليا" في ظل الامبريالية ؟

إن المناظرة القديمة التي قادها الاشتراكيون الديمقراطيون البولنديون ضد مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها إنما تركز أولا وأخيرا على حجتهم القائلة بأن هذا المبدأ "غير ممكن تطبيقه عمليا" في ظل الرأسمالية. وأذكر أننا نحن مؤيدو صحيفة ايسكرا سخرنا في عام 1903 من هذه الحجة وذلك في برنامج بعثة المؤتمر الثاني لحزب العمل الاشتراكي الديمقراطي الروسي وقلنا آنذاك أنها تريد لمحاولة تشويه الماركسية التي كان يعظ بها الاقتصاديون (المأسوف عليهم لوفاتهم). وقد تناولنا هذا الخطأ في رسالتنا بتفصيل كبير، وركزنا على هذه النقطة بالتحديد التي تحتوي على الجوهر النظري لكل القضية موضع النزاع وهي أن الرفاق البولنديين لم يكونوا راغبين (أو ربما لم يكن في استطاعتهم) أن يجيبوا على حجة من حججنا.

إن البرهنة على الاستحالة الاقتصادية لمبدأ حق تقرير المصير قد يتطلب تحليلا اقتصاديا مثل ذلك التحليل المستخدم للبرهنة على تعذر إلغاء الآلات أو تطبيق نظام الأجور ونحن لا نعثر على إنسان حاول عمل مثل هذا التحليل. ولن نجد منه ما يدل على أنه كان من الممكن تطبيق نظام الأجور استثناء في ظل الرأسمالية حتي ولو أخذ بلدا واحدا مثالا لذلك، وينهج في تدليله نفس النهج الذي يدل فيه على أنه كان في مقدور بلد واحد صغير أن يحقق - استثناء - مبدأ حق تقرير المصير غير الممكن عمليا دون ثورة أو حرب في عصر الامبريالية المحموم (النرويج 1905).

ونقول بوجه عام أن الديمقراطية السياسية ليست سوى أحد الأشكال الممكنة لبناء علوي يعلو النظام الرأسمالي (رغم أنها نظريا الشكل السوي للرأسمالية "الخالصة"). وتشهد الوقائع بأن كلا من الرأسمالية والامبريالية تتطوران داخل إطار أي شكل سياسي وتخضعهم جميعا لها. ولهذا يصبح خطأ نظريا أساسيا الحديث عن "تعذر" أحد الأشكال أو عدم امكانية مطلب من مطالب الديمقراطية.

ونحن لا نجد إجابة لزملائنا البولنديين على هذه الحجج.

ويضطرنا هذا إلى اعتبار المناقشة منتهية بالنسبة لهذه النقطة.

ولتوضيح الأمر بصورة بارزة اتخذنا هذا القرار الملموس والمعين لأقصى حد وهو أنه سيكون من "المضحك" أن ننكر "الامكانية العملية" لانقاذ بولندا اليوم وأن نبقي عليها تابعة وأسيرة الجوانب الاستراتيجية وغيرها للحرب الراهنة. ولم يأتنا الرد!!

قنع الرفاق البولنديين بترديد قضية خطؤها واضح للعيان، (الفصل الثاني - ج 1) وهي القضية القائلة «إنه فيما يتعلق بمسائل ضم الأراضي الأجنبية يطرح الناس جانبا أشكال الديمقراطية السياسية، وأن القوة الغاشمة هي الحاسمة... ورأس المال لن يسمح للشعب بحسم مسألة حدود دولتهم..» كأن "رأس المال" في مقدوره أن "يسمح للناس" بانتقاد خدمه المدنيين خدم الامبريالية أو كأن القرارات الخطيرة بشأن المسائل الديمقراطية الهامة مثل تأسيس جمهورية بدلا من الملكية أو ميليشيا بدلا من جيش نظامي كانت كلها بوجه عام قضايا يمكن تصورها

بدون "قوة غاشمة". إن الرفاق البولنديين يريدون ذاتيا "تعميق" الماركسية ولكن الفشل التام يلاحقهم. كما أن عباراتهم عن "عدم الامكانية العملية" هي موضوعيا اتجاه انتهازي ذلك لأن رأيهم المفهوم ضمنا هو: هذا "غير ممكن عمليا" بدون سلسلة من الثورات تماما أن الديمقراطية ككل وجميع متطلباتها مأخوذة معا، غير ممكنة فعليا في ظل الامبريالية.

وتخلي الزملاء البولنديون مرة واحدة فقط في خاتمة الفصل الثاني ج 1 وأثناء مناقشتهم لقضية الأزراس، تخلوا عن الموقف الاقتصادي الامبريالي وتناولوا مشكلة أحد أشكال الديمقراطية وقدموا عنها إجابة محددة ولموسة دون إشارات عامة إلى "الجانب الاقتصادي". وكانت هذه الطريقة في تناول الموضوع هي الطريقة الخاطئة على وجه التحديد. لقد قالوا في هذا الصدد «سيكون موقفنا ذاتيا وغير ديمقراطي لو حاول بعض الأزراسيين أن يفرضوا على الفرنسيين، ودون استشارتهم، إتحادا مع الأزراس رغم أن أجزاء من الأزراس تشرف عليه ألمانيا وكان هذا أحد العوامل التي تهدد بنشوب حرب!!»

والخط هنا يدعو للضحك: حق تقرير المصير يفترض مقدما (وهذا بديهي وسبق أن أوليناها عناية خاصة في رسالتنا) حرية الانفصال عن الدولة القاهرة. بيد أن الواقع هو أن الاتحاد مع دولة ما يفترض مقدما قبول تلك الدولة وهذا "ما لم يجر العرف" على ذكره في السياسة مثلا لا يذكر أيضا في الاقتصاد "قبول" أحد أصحاب رؤوس الأموال لتسلم الأرباح أو "قبول" عامل لتسلم الأجر! إنه لمضحك حقا مجرد الحديث عن مثل هذا الموضوع.

لو أراد شخص أن يكون سياسيا ماركسيا إذن لأصبح واجبا عليه حي يتعرض للحديث عن الأزراس أن يهاجم المحتالين الاشتراكيين الألمان لأنهم لم يكافحوا من أجل حرية الألمان في الانفصال، ويهاجم المحتالين الاشتراكيين الفرنسيين لتهادنهم مع البرجوازية الفرنسية التي تسعى لضم كل الأزراس قسرا – وكلاهما يفعل ذلك لخدمة امبريالية "بلدهم" وخشية قيام دولة منفصلة مهما كانت صغيرة – وتصبح المشكلة هي أن نوضح كيف يحل الاشتراكيون الذين يقرون حق تقرير المصير المشكلة في أسابيع قليلة دون الوقوف ضد إرادة الأزراسيين. ونخرج من هذا أن الخطر الرهيب من جانب "الأزراسيين الفرنسيين" الذين "يفرضون أنفسهم قسرا" على فرنسا إنما هو جوهر حقيقي.

### 3- ما هو الضم؟

أثرنا هذا السؤال بصورة محددة للغاية في رسالتنا (فصل 7) \* ولم يجب الرفاق البولنديين عليه: (1) تحاشوه مؤكدين: أنهم ضد سياسة الضم، (2) وأوضحوا لماذا هي ضدها. حقا إنها مسائل هامة جدا، ولكنها مسائل من نوع آخر. بيد أننا لو اردنا لمبادئنا أن تكون سليمة تماما من الناحية النظرية وأردنا لها الوضوح والدقة في الصياغة فليس لنا أن نتحاشي السؤال: ما هو الضم؟ حيث أن هذا المفهوم مستخدم في دعائنا واثارتنا السياسة. إننا لا نستطيع أن نفسر رفاقنا هذا السؤال في حوار دائر بيننا وبينهم إلا بأنه تخل عن الموقع من جانبهم.

لماذا أثرنا هذا السؤال؟ لقد أوضحنا السبب عندما أثرناه.

وهو أن «أي احتجاج ضد عمليات الضم لا يعني سوى الاعتراف بحق تقرير المصير». ومفهوم الضم يعني عبارة: (1) القوة (استخدام القوة لضم البلدان)، (2) القهر من جانب أمة أخرى (إلحاق مناطق "غريبة" الخ). وأحيانا (3) مفهوم انتهاك الوضع القائم. وسبق أن وضحنا هذا في رسالتنا ولم ينتقده أحد.

هل لنا أن نسأل السؤال التالي: هل يستطيع الاشتراكيون الديموقراطيون أن يفقوا ضد استخدام القوة بوجه عام؟ لا بكل وضوح. فهذا يعني أننا ضد عمليات الضم لا لأنها تتضمن القوة ولكن لسبب آخر. كما لا يستطيع الاشتراكيون الديموقراطيون أن يؤيدوا كذلك الوضع القائم. بيد أنك تستطيع أن تلوي وتحور المعاني: الضم انتهاك لمبدأ حق الأمة في تقرير مصيرها، إنه تأسيس لحدود الدولة بما يتعارض مع ارادة السكان.

والوقوف ضد سياسة الضم يعني تأييد مبدأ حق تقرير المصير. كما أن الوقوف ضد الاحتواء القهري لأي أمة داخل حدود دولة معينة هو نفس الشيء، إذ يعني تأييد مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها. (استخدمنا عن عمد هذه الصياغة المحورة تحويرا طفيفا لنفس الفكرة الواردة في الفصل الرابع من رسالتنا \* وأجاب الرفاق البولنديون

علينا إجابة واضحة تماما في مستهل الفصل الأول والرابع وقالوا أنهم «ضد الاحتواء القهري للأمم المقهورة داخل حدود الدولة صاحبة السيادة».

ونحن لا نريد أن نجادل حول الألفاظ. فإذا كان ثمة حزب يقول في برنامجه (في قرار ملزم له، فالشكل لا يعنينا) أنه ضد عمليات الضم \*\* أي ضد الاحتواء القهري للأمم المقهورة داخل حدود دولته، فإننا نعلن موافقتنا الكاملة من حيث المبدأ مع هذا الحزب، ومن ثم يكون من العبث الإصرار على عبارة "حق تقرير المصير" بشكلها اللفظي. وإذا كان ثمة أناس في حزبنا يريدون تغيير الألفاظ، وهم أولئك الذين يريدون تعديل المادة التاسعة من برنامج حزبنا، فإننا سنعتبر خلافاتنا مع مثل هؤلاء الرفاق خلافا في المبدأ ولا شيء آخر!

إن الشيء المهم هو الوضوح السياسي والسلامة النظرية لشعاراتنا.

في مناقشاتنا اللفظية حول هذه المشكلة – والتي لا ينكر أهميتها أحد خاصة الآن بالنسبة للحرب – واجهتنا الحجة التالية (لم نتعرض لها في الصحافة): الاحتجاج ضد شر معروف لنا لا يعني بالضرورة التسليم بمفهوم وضعي يمنع هذا الشر. وهذه حجة لا أساس لها ويبدو أن أحدا لم يتعرض لها في الصحافة لهذا السبب. فلو أن حزبا اشتراكيا يعلن أنه «ضد الاحتواء القهري لأمة مقهورة داخل حدود دولة قاهرة» فإنه بذلك يصبح ملتزما برفض فكرة الاحتواء القهري عندما يتولى هذا الحزب مقاليد السلطة.

ونحن لا يراودنا شك للحظة واحدة في أن هندنبرج لو استطاع أن ينجز غدا الغزو الجزئي لروسيا وإن هذا الغزو الجزئي سيؤدي إلى قيام دولة بولندية جديدة (وفقا لرغبة بريطانيا وفرنسا بقصد إضعاف القيصرية إلى حد ما) وهو شيء ممكن محليا من وجهة نظر القوانين الاقتصادية والامبريالية، ولو أن الثورة الاشتراكية قدر لها فيما بعد غد أن تنتصر في بتروجراد فإن برلين ووارسو والحكومة الاشتراكية البولندية وبالمثل الحكومة الروسية والولايات الاشتراكية الألمانية ستنبذ جميعها "الاحتواء القهري" لأوكرانيا مثلا "داخل حدود الدولة البولندية". ولو كانت تلك الحكومة تضم أعضاء اسرة تحرير مجلة "جازيتا روبات نيزا فإنهم دون شك سيقدمون "رسائلهم تلك" قربانا، ومن ثم يقيمون الدليل على بطلان "النظرية" القائلة «أن حق تقرير المصير غير ممكن تطبيقه في مجتمع اشتراكي». ولو أننا كنا نفكر على نحو آخر فما كان ينبغي لنا أن ندير حوارا رفاقيا مع الاشتراكيين الديموقراطيين البولنديين وإنما كان الأجدر أن نخوض ضدهم صراعا ضاريا باعتبارهم شوفيين.

لنفترض أنني اضطررت يوما إلى الخروج في طرقات أي مدينة أوروبية لأصدر "احتجاجا" عاما، سبق لي أن نشرته في الصحافة، ضد منعي من شراء رجل اتخذه عبدا لي. لا ريب في أن الناس سيكون لهم الحق في أن ينظروا لي باعتباري مال عبيد، وبطلا مؤمنا بهذا المبدأ أو النظام في نظر من يحب العبودية. ولن يندفع أحد بحقيقة أن عواطف عبثت عنها بصورة سلبية في شكل احتجاج وليس صورة إيجابية (أنا مع العبودية). إن "الاحتجاج" السياسي مرادف تماما للبرنامج السياسي، وهذا واضح تماما حتى أنني أشعر بحرج في توضيحه.

علي أية حال فنحن مقتنعون تماما من أننا لن نجد أي احتجاج من جانب الجناح اليساري للتسمر فالد – نحن هنا لا نتكلم عن التسيمر فالد ككل نظرا لأنه يضم مارتوف وآخرين من أتباع كاوتسكي – ولو أننا نقول لن يكون ثمة مكان في الأممية الثالثة لأناس قادرين على فصل الاحتجاج السياسي عن البرنامج السياسي، أو المقابلة بين هذا وذلك.. الخ.

إننا لا نريد المجادلة حول الألفاظ ولذلك سنسمح لأنفسنا أن نفترض حسن النية ونقول إن الاشتراكيين الديموقراطيين سيحاولون عاجلا تقديم اقتراح رسمي بحذف المادة التاسعة من برنامج حزبنا (وهي مادة ضمن برنامجهم أيضا) ومحوها أيضا من برنامج الأممية (قرار مؤتمر لندن عام 1896) ويقترحون بالمثل محو تعريفهم هم للمفاهيم السياسية الثابتة عن "عمليات الضم الجديدة والقديمة" و"الاحتواء القهري لأمة مقهورة داخل حدود الدولة القاهرة".

ولنتقل الآن إلى السؤال التالي.

4- هل نحن مع سياسة ضم البلاد أم ضدها ؟

في الباب الثالث من الجزء الأول يعلن الرفاق البولنديون بصورة محددة للفتاوى أنهم ضد أي شكل من أشكال الضم. بيد أننا لسوء الحظ نطالع في الباب الرابع من نفس هذا الجزء المذكور تأكيدا لا يسعنا أن ننظر إليه باعتباره تأكيدا لسياسة الضم. أنه يبدأ بتلك العبارة الغريبة ... ولست أدري كيف أصوغها بصورة مخففة؟ :

« إن نقطة البدء في نضال الحزب الاشتراكي الديمقراطي ضد عمليات الضم، وضد اغتصاب الشعوب المقهورة واحتوائها داخل حدود الدولة الغاصبة هي نبذ كل أشكال الدفاع عن أرض الأباء (الخط من وضع المؤلف) ذلك لأن فكرة الدفاع هذه تعني في مرحلة الامبريالية الدفاع عن حقوق الطبقة البرجوازية في هذه الدولة لقهر ونهب الشعوب الأجنبية. »

ما معني هذا؟ وكيف صاغوها؟

«نقطة البدء في النضال ضد سياسة الضم هي نبذ أي شكل من أشكال الدفاع عن أرض الأباء...» ولكن أي حرب وطنية بل وأي ثورة وطنية يمكن تسميتها "دفاعا عن أرض الأباء"؟

ومازالت حتي الآن تعرف بوجه عام على هذا النحو! إننا ضد سياسة الضم ولكن.. هل نعني بهذا أننا ضد الدولة المستعمرة حين تخوض حربا للتحرر من الدولة التي اغتصبها، وأننا ضد الدولة المغتصبة حين تنثور لتحرير نفسها من ربقة أولئك الذين اغتصبوها! أليس هذا إعلانا يؤمن بسياسة الضم القهري؟

إن أصحاب هذا الاتجاه يعززون دعواهم الغربية بقولهم أن الدفاع عن أرض الأباء "في عصر الامبريالية" ينتهي إلى الدفاع عن حق الطبقة البرجوازية الغاصبة في قهر الشعوب الأجنبية. وهذا قول حق ولكن فقط بالنسبة لحرب امبريالية أي بالنسبة لحرب بين قوتين امبرياليتين أو مجموعة من القوي وذلك لأن كلا من القوي المتحاربة لا تهدف فقط إلى قهر "الشعوب الاجنبية" بل إنها أيضا تخوض حربها هذه لتحصن وتحدد من سوف يستحوذ على النصيب الأكبر من قهر الشعوب الأجنبية!

ويبدو لي أن أصحاب هذا الرأي يعرضون قضية "الدفاع عن أرض الأباء" على نحو مخالف تماما للطريق التي يعرضها بها حزبنا. إننا نرفض "الدفاع عن أرض الأباء" في حرب امبريالية. وقد قيل هذا الرأي بوضوح لا مزيد عليه في بيان اللجنة المركزية لحزبنا كما أعيد طبعه ضمن قرارات مؤتمر برن \* في كتيب "الاشتراكية والحرب" والذي صدر في كل من ألمانيا وفرنسا. وأكدنا هذا الرأي مرتين في رسالتنا "هوامش الفصل الرابع والسادس" \*\* ويبدو أن مؤلفي الرسائل البولندية يبنون الدفاع عن أرض الأباء "بوجه عام" أي بالنسبة لحرب وطنية بالمثل، وربما اعتقادا منهم بأن الحروب الوطنية مستحيلة في "عصر الامبريالية"، ونحن نقول "ربما" لأن الرفاق البولنديين لم يفصحوا عن هذا الرأي في رسائلهم.

بيد أن رأيا كهذا نجده معروضا بوضوح تام في رسائل المجموعة الألمانية الأممية وفي كتيب جونيوس حيث تناول هذه الفكرة في مقال خاص بها \*\*\*. ويحسن بنا أن نلاحظ، بالإضافة إلى ما سبق قوله، أن الثورة الوطنية لي بلد أو منطقة مغتصبة ضد الدولة الغاصبة يمكن تسميتها على وجه الدقة ثورة وليست حربا (لقد سمعنا هذا الاعتراض هناك ومن ثم فإننا نذكره هنا رغم أن هذا الاختلاف اللفظي ليس في رأينا خلافا جديا وخطيرا).

وعلي أية حال فإننا لن نجد من يغامر ويجرؤ على إنكار بلجيكا والصرب وغاليسيا وأرمينيا ستسمى "ثورتهم" ضد الدول التي اغتصبتهن "دفاعا عن أرض الأباء" وسوف يفعلون هذا وهم على حق فيه تماما. أخال هنا وكأن الرفاق البولنديين يناوون هذا النوع من الثورات على أساس أن ثمة أيضا طبقة برجوازية في داخل تلك البلاد المغتصبة والتي أيضا تقهر شعوبا أجنبية أو، بعبارة أكثر تحديدا، قادرة على قهرهم مادامت المسألة هي "حق القهر". ونتيجة لذلك فإن مثل هذه الحرب أو الثورة لا تقوم على أساس قوة محتواها الحقيقي (نضال أمة مقهورة كي تتحرر من ربقة دولة قاهرة) وإنما على أساس إمكانية ممارسة "حق القهر" من جانب طبقة برجوازية لا تزال هي نفسها طبقة مقهورة. فلو كانت ألمانيا فرضا اغتصبت بلجيكا وضمت أراضيها إليها عام 1917 وثارَت بلجيكا عام 1918 لتحرير نفسها فإن الرفاق البولنديين سيقفون ضد ثورتها هذه على أساس أن البرجوازية البلجيكية تملك "حق قهر الشعوب الاجنبية؟".

إن حجة كهذه عاطلة تماما من أي روح ماركسية بل وثورية. وإذا كنا لا نريد ان نخون الاشتراكية اذن لأصبح لزاما علينا ان نعصد كل ثورة ضد عدونا الرئيسي وهو برجوازية الدول الكبرى بشرط الا تكون تلك الثورة ثورة طبقة رجعية، ذلك لأننا لو رفضنا مساندة ثورة المناطق المغتصبة فاننا نصبح موضوعيا مؤمنين بسياسة

الاغتصاب والضم. واليوم وفي عصر الامبريالية على وجه التحديد وهو عصر الثورة الاشتراكية الوليدة، يكون لزاما على البروليتاريا ان تساند بقوة أي ثورة مكن جانب المناطق المغتصبة و حتي يتسني لها غدا أو في الوقت نفسه أن تجهز على برجوازية القوة "العظمى" التي أنهكتها الثورة.

ولكن الرفاق البولنديين يمنعون رغم كل هذا في اتجاههم الذي يؤمن بالضم والاغتصاب ويخطون خطوات أبعد من ذلك. انهم لا يناوون فقط أي ثورة من جانب المناطق المغتصبة بل هم أيضا ضد أي محاولة تقوم بها تلك المناطق لاستعادة استقلالها حتي ولو كانت محاولة سلمية. استمعوا إلى هذه العبارة :

« إن الاشتراكية الديمقراطية ترفض أن تتحمل أي مسؤولية تترتب على سياسة القهر التي تمارسها الامبريالية، وهي في قيادتها للنضال الحاد ضد هذه السياسة، لا تفضل بأي حال من الاحوال بناء معالم جديدة للحدود داخل أوروبا أو إعادة بناء تلك المعالم التي اجتاحتها الامبريالية (الخط من المؤلف).

ولقد اجتاحت الامبريالية اليوم معالم الحدود القائمة بين ألمانيا وبلجيكا وبين روسيا وغاليسيا. ومن ثم ينبغي على الاشتراكية الديمقراطية الأممية، وأستمحيكم عذرا في هذا، أن تعارض أي محاولة لإعادة قيامها من جديد، ومهما كانت تلك الوسيلة. ففي عام 1905 "أي في عصر الامبريالية" وعندما أعلن مجلس البرلمان المستقل للنرويج انفصال بلاده عن السويد ولم تحدث حرب بين الدولتين تلبية لنداء وعظة القوي الرجعية السويدية فماذا كان الموقف الامبريالي العالمي – أحسب أن الاشتراكية الديمقراطية كان ينبغ عليها أن تقف ضد انفصال النرويج حيث أن هذا يعني دون ريب "بناء حدود جديدة في أوروبا!"

إن هذا الاتجاه يؤمن في صراح ووضوح بسياسة الضم والاغتصاب. ولسنا بحاجة إلى تفنيده ذلك لأنه يفند نفسه بنفسه. وليس ثمة حزب اشتراكي يرتضي لنفسه هذا الموقف: «نحن نعارض سياسة الضم بوجه عام، ولكننا نباركها في أوروبا أو نسمح بها ونقبلها إذا ما حدثت».

كل ما نريده هو أن نتناول المصادر النظرية لهذا الخطأ الذي قاد رفاقنا البولنديين إلى مثل هذه "الاستحالة" الواضحة. وسوف نوضح فيم بعد لماذا لا نري استثناء بالنسبة لأوروبا. والعبارتان التاليتان من الرسائل ستكشفان عن المصادر الأخرى لذلك الخطأ:

« حينما دارت عجلة الامبريالية وسحقت تحتها دولة رأسمالية ناشئة ومكتملة فإن التمرکز السياسي والاقتصادي للعالم الرأسمالي الذي يمهّد في هذه الاثناء الطريق إلى الاشتراكية يتم في أبشع صور القهر الامبريالي... »

إن هذا التبرير لسياسة الضم ليس من الماركسية في شيء وإنما هو اتجاه ستروفي. إن الاشتراكيين الديمقراطيين الروسيين الذين يذكرون أحداث عام 1890 يعرفون جيدا هذا الأسلوب في تشويه الماركسية وهو أسلوب مألوف لدي كل من ستروف وكاناو وليجيين وشركاهم.

وفي موضع آخر من الرسائل الرفاق البولنديين (الباب الثاني – الفصل – 3) نقرأ الحديث التالي عن يسمونهم "الامبرياليين الاشتراكيين" وهو حديث صيغ خصيصا عن أتباع ستروف الألمانين:

« (إن شعار تقرير المصير) حين يكشف عن طبيعته الوهمية إنما يهيئ الفرصة للامبرياليين الاشتراكيين لتصوير نضالنا ضد القهر الوطني كاتجاه عاطفي ليس له أساس تاريخي ومن ثم فإنه يقوض دعائم ايمان البروليتاريا في صواب البرنامج الاشتراكي الديمقراطي على أساس علمي... »

معني هذا أن أصحاب هذا الرأي يعتبرون وضع الاستروفيين الألمان وضعا "علميا"! تهانينا لهم.

بيد أن حدثا واهيا كقيل بأن يسقط هذه الحجة المذهلة التي تهدد بالكشف عن صواب موقف أتباع لينش وكاناو وبارفوس بالنسبة إلى موقفنا: ذلك أن أتباع لينش لهم فكرهم المتسق مع منهجهم، ففي العددين 8، 9 من المجلة السوفيتية الألمانية (جلوك) – وقد ذكرنا هذا عامدين في كتابنا – يبرهن لينش في وقت واحد على أن شعار تقرير المصير خطأ علمي (واضح ان الاشتراكيين الديمقراطيين البولنديين يعتقدون بعصمة هذه الحجة التي يسوقها لينش وهو ما يبدو جليا في حججهم التي ساقوها في الفقرات التي ذكرناها) كما يبرهن على أن شعار معارضة سياسة الضم "خاطئ علميا"!

إن لينش يفهم على نحو رائع وممتاز تلك الحقيقة البسيطة التي أضحناها للرفاق البولنديين الذين لم يكشفوا عن رغبتهم في الرد على كلامنا: فليس ثمة فارق "سياسي أو اقتصادي" بل ومنطقي بين "الاعتراف" بحق تقرير المصير و"الاحتجاج" ضد سياسة الضم. فلو أن الرفاق البولنديين ينظرون إلى حجج أتباع لينش ضد حق تقرير المصير باعتبارها حججا دامغة فثمة حقيقة واحدة يلزم التسليم بها: ذلك أن أتباع لينش أنفسهم يسوقون كل هذه الحجج لمعارضة النضال ضد سياسة الضم.

إن الخطأ النظري الذي تركز عليه كل حجج رفاقنا البولنديين قد قادهم إلى نقطة أصبحوا فيها دعاة متناقضين لسياسة الضم.

5- لماذا يقف الاشتراكيون الديمقراطيون ضد سياسة الضم ؟

في رأينا أن الاجابة على هذا السؤال واضحة ؟

ذلك لأن سياسة الضم تخالف حق الشعوب في تقرير مصيرها أو أنها بعبارة أخرى هي صورة من صور القهر القومي.

وفي رأي الاشتراكيين الديمقراطيون البولنديين أنه لا بد من تقديم توضيحات خاصة تفسر لماذا نعارض سياسة الضم، وهذه التوضيحات (1 - 3 من رسائلهم) هي التي أوقعت بالضرورة أصحاب هذا الرأي في سلسلة أخرى من التناقضات.

إنهم يقدمون سببين لتبرير معارضتنا لسياسة الضم (رغم الحجج "الصادقة علميا" التي يسوقها أتباع لينش).

أولا: «في مقابل التأكيد بأن سياسة الضم في أوروبا لازمة لتحقيق الأمن العسكري لدولة امبريالية مظفرة يضع الاشتراكيون الديمقراطيون حقية أخرى وهي أن سياسة الضم تفيد فقط في زيادة حدة التطاحن ومن ثم تؤدي إلى زيادة خطر الحرب...»

وهذا رد غير كاف على أتباع لينش ذلك لأن حجتهم الرئيسية ليست هي أن سياسة الضم ضرورة عسكرية بل هي سياسة اقتصادية تقدمية وهي تعني التمركز في ظل النظام الامبريالي. أين المنطق هنا إذا كان الاشتراكيون الديمقراطيون يسلمون بالطبيعة التقدمية لمثل هذا التمركز حين يرفضون إعادة بناء معالم الحدود في أوروبا وهي الحدود التي اجتاحتها الامبريالية ويقفون في الوقت نفسه ضد سياسة الضم؟

ثم هناك سؤال بعد ذلك وهو: أي نوع من الحروب الذي يزداد خطره بسبب عمليات الضم؟ ليست حروب امبريالية، ذلك لأن الحروب الامبريالية لها أسباب أخرى. إن عوامل التطاحن الرئيسية في الحرب الامبريالية الراهنة هي دون ريب تلك التطاحنات القائمة بين ألمانيا وبريطانيا وبين ألمانيا والروسيا. وهذه التطاحنات لا علاقة لها البتة بسياسة الضم. إن الخطر الذي يزداد هنا هو خطر الحروب الوطنية والثورات الوطنية. ولكن كيف يتسنى لإمرئ أن يعلن ان الحروب الوطنية مستحيلة من ناحية "في عصر الامبريالية" ثم يتحدث عن "خطر" الحروب الوطنية من ناحية أخرى؟ هذا حديث غير منطقي.

الحجة الثانية: إن عمليات الضم «تخلق هوة بين بروليتياريا الأمة الحاكمة وبروليتاريا الأمة المقهورة.. ومن ثم سوف تتحد بروليتياريا الأمة المقهورة مع طبقتها البرجوازية وينظر كلاهما إلى بروليتياريا الأمة الحاكمة باعتبارها عدوا لهما. وبدلا من أن تخوض البروليتاريا صراعا طبقيا أمميا ضد البرجوازية العالمية فإنها ستنتفك وتقسد أيديولوجيا...»

إننا نتفق تماما مع هذه الحجج، ولكن هل من المنطق أن نسوق في آن واحد حجتين حول قضية واحدة وكل منهما تلغي الأخرى. فنحن نطالع في الفصل الثالث من الجزء الأول للرسائل الحجج السالفة والتي تري أن سياسة الضم تسبب تفككا بين صفوف البروليتاريا ثم يطلب منا بعد ذلك مباشرة في الفصل الرابع أن نعارض إلغاء عمليات الضم التي تمت في أوروبا وتؤثر عليها «تعليم جماهير العمال في كل من الدولتين القاهرة والمقهورة بروح التضامن النضالي». إذا كان إلغاء عمليات الضم هو إتجاه عاطفي رجعي، إذن يلزم بالضرورة ألا نقول بأن

عمليات الضم تخلق "هوة" بين قطاعات "البروليتاريا" وتسبب تفككا وإنما ينبغي على العكس من ذلك أن ننظر إليها باعتبارها شرطا لجمع شمل بروليتاريا الأمم المختلفة.

إننا نقول: لكي نملك القدرة على انجاز الثورة الاشتراكية والإطاحة بالبرجوازية يجب أن يتحد العمال وتلتئم صفوفهم أكثر فأكثر وأن هذا الاتحاد الوثيق إنما يتأكد من خلال الصراع من أجل حق تقرير المصير، أعني الصراع ضد عمليات الضم. ونحن هنا نتخذ موقفا متسقا. ولكن الرفاق البولنديين الذين يزعمون بأن عمليات الضم التي تمت في أوروبا «غير مقبول إزالتها» وأن الحروب الوطنية «مستحيلة» فإنهم يهزمون أنفسهم حين يقفون ضد عمليات الضم مستخدمين في ذلك حججهم عن الحروب الوطنية! ذلك لأن هذه الحجج تؤدي إلى أن تعوق عمليات الضم التمازج والتقارب بين عمال الأمم المختلفة!

وبعبارة أخرى فإن الاشتراكيين الديمقراطيين البولنديين حين يريدون مناوأة الضم يصبح لزاما عليهم أن يستخرجوا من مخزونهم النظري حججا هم أنفسهم يرفضونها من حيث المبدأ.

إن مشكلة المستعمرات ستوضح هذا أكثر.

## 6- هل من الصواب أن نقابل بين "أوروبا" والمستعمرات في المشكلة الراهنة؟

تقول رسائلنا أن مطلب التحرر الثوري للمستعمرات إنما هو مطلب "غير عملي" (بمعني أنه لا يمكن أن يتحقق دون عدد من الثورات ولا يمكن أن يتوفر له الاستمرار بدون الاشتراكية) في ظل الرأسمالية مثله في ذلك مثل الشعوب في تقرير مصيرها وانتخاب موظفي الدولة المدنيين والجمهورية الديمقراطية... الخ. ثم تصيف أكثر من ذلك أن مطلب تحرير المستعمرات ليس أكثر من «الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها».

إن الرفاق البولنديين لم يجيبوا على حجة واحدة من تلك الحجج، ولكهم حاولوا أن يمايزوا بين "أوروبا" والمستعمرات. فهم بالنسبة لأوروبا وحدها تحولوا إلى دعاة لسياسة الضم ومتناقضين مع أنفسهم وذلك برفضهم إزالة أي عملية من عمليات الضم التي حدثت، أما بالنسبة للمستعمرات فإنهم يطلبون مطلبا مطلقا وغير مشروط «أخرجوا من المستعمرات!».

ويجب على الاشتراكيين الروس أن يتقدموا بالمطلب التالي: «أخرجوا من تركستان وخيفا وبحاري... الخ.» ولكن ثمة زعم بأنهم سيتهمون "بالطوباوية" و"العاطفية غير العلمية" وغير ذلك من تهمة إذا ما طالبوا بالممثل بحرية بولندا وفنلندا وأوكرانيا وغيرها في الانفصال. ويجب على الاشتراكيين البريطانيين أن يتقدموا بالمطلب التالي «أخرجوا من إفريقيا والهند وأستراليا» وليس من أيرلندا. ولكن ما هي الأسس النظرية التي يركز عليها تمايز زائف كهذا؟ إن مشكلة كهذه لا يمكن تجنبها.

الحجة الأساسية لتلك المطالب المعارضة لحق تقرير المصير هو أنها "غير عملية". وقد عبروا عن هذه الفكرة نفسها ولكن بنغمة أخرى حين أشاروا إلى "التمركز السياسي والاقتصادي".

من الواضح أن التمركز يحدث أيضا مع ضم المستعمرات. وكان هناك قبل ذلك تمايز اقتصادي بين المستعمرات والشعوب الأوروبية – أو على الأقل أغلبية الشعوب الأوروبية – ذلك أن المستعمرات تحولت إلى سلعة للتبادل وليس نتاجا رأسماليا.

وقد غيرت الامبريالية من هذا الوضع. إن الامبريالية هي تصدير رأس المال فضلا عن أمور أخرى. ولقد انتقل الانتاج الرأسمالي إلى المستعمرات بسرعة متزايدة ولا سبيل إلى إنقاذها من الاعتماد على الاقتصاد الأوروبي الرأسمالي. وإذا نظرنا إلى هذا الوضع من وجهة النظر العسكرية والتوسع معا فإن القاعدة العامة هي أن انفصال المستعمرات ممكن وعملي فقط في ظل الاشتراكية. أما في ظل الرأسمالية فإنه ممكن وعملي استثناء – عن طريق سلسلة من الثورات تتحمل عبئها المستعمرات والبلدان المستعمرة، (المتروبوليتان).

إن الجزء الأكبر من البلدان التابعة في أوروبا هي من الناحية الرأسمالية أكثر تقدما من المستعمرات (رغم أنها كلها ليست كذلك) ربما كان الاستثناء ألبانيا وكثير من الشعوب غير الروسية في روسيا، بيد أن هذا هو السبب

عينه الذي يولد مقاومة أعظم للقهر القومي وسياسة الضم! ولهذا السبب على وجه التحديد فإن تطور الرأسمالية أكثر أمنا وضمانا في أوروبا وتحت أي ظروف سياسية بما في ذلك الانفصال على غير الحال بالنسبة للمستعمرات.

ويقول الرفاق البولنديين عن المستعمرات (الجزء 1 فصل 4) «الرأسمالية هناك ما زالت تواجه بمهمة تطوير قوي الانتاج تطورا مستقلا.» وهذا ما نلاحظه بصورة أوضح في أوروبا! فالرأسمالية دون ريب تعمل على تطوير قوي الانتاج بصورة أكثر قوة وسرعة واستقلالاً في بولندا وفنلندا وأوكرانيا والألزاس على عكس الهند وتركستان ومصر وغيرها من المستعمرات. فليس من المستطاع وجود تطور مستقل أو أي نوع من أنواع التطور بدون رأسمال في المجتمعات التي يقوم الانتاج فيها على إنتاج السلع الاستهلاكية أما في أوروبا فإن البلدان المستقلة تملك رأسمالها الخاص كما أن توفير رأس المال فيها أمر ميسور إلى حد كبير هذا على عكس المستعمرات إذ أنها لا تملك رأس مال خاصا بها وليس هناك من يتحدث بلسانها فضلا عن أن مستعمرة من المستعمرات لا يتييس لها في ظل التمويل الرأسمالي أن توفر لنفسها رأس مال خاصا بها إلا تحت شروط سياسية مذلة تؤكد خضوعها. إذن، وإزاء هذا كله، ما معني المطالبة الفورية وغير المشروطة لتحرير المستعمرات؟ أليس من الواضح أنه مطلب أكثر "طوباوية" بالمعني المبذل و"الماركسي" لهذه الكلمة و"طوباوي" بالمعنى الذي يستخدمه أتباع ستروف وكاناو والرفاق البولنديون الذين يفتفون أثرهم لسوء الحظ؟ إن أي انحراف عن المعنى العام والدارج يسمونه اتجاها طوباويا مثلما يسمون أي شيء ثوريا، بيد أن الحركات الثورية على اختلاف صورها – بما في ذلك الحركات القومية – هي في أوروبا أقوى وأيسر وأمنع وأكثر إمكانية منها في المستعمرات.

يقول الرفاق البولنديون (جزء 1 فصل 3) «سيكون في مقدور الاشتراكية أن تمنح شعوب المستعمرات المتخلفة مساعدة ثقافية نزيهة دون السيطرة عليهم.» وهذا حق تماما. ولكن ما هي الأسباب التي تدعو إلى الافتراض بأن أمة عظمى ودولة كبرى عندما تتحول إلى الاشتراكية لن تكون قادرة على جذب أمة أوروبية صغيرة ومقهورة عن طريق «مساعدة ثقافية نزيهة»؟

إن حق الانفصال "الممنوح" من قبل الاشتراكيين الديمقراطيين البولنديين للمستعمرات هو الذي سيجذب البلدان الأوروبية الصغيرة المتحضرة والمقهورة سياسيا كرها واغتصابا كي تتحد مع دول اشتراكية عظمى، ذلك لأن الدولة العظمى في ظل الاشتراكية ستعني ساعات عمل أقل بكثير من غيرها وأجرا أكبر بكثير عن يوم العمل. إن جماهير العمال عندما تتحرر من نير البرجوازية ستنتج تلقائيا ودون مقاومة إلى الوحدة والتكامل مع البلدان الاشتراكية العظمى والمتقدمة من أجل هذه "المساعدة الثقافية" بشرط ألا ينتهك قاهرها الأمس مشاعر احترام الذات لدى الشعوب التي طال قهرها وهي مشاعر ديمقراطية نامية ومتطورة إلى حد كبير، وبشرط أن تمنح هذه الشعوب حق المساواة في كل شيء بما في ذلك حق بناء الدولة أي الخبرة في تنظيم "دولتهم هم". ومثل هذه "الخبرة" تعني في ظل النظام الرأسمالي العزلة والانفراد والأناية الضيقة للشعوب الصغيرة المتميزة (هولندا وسويسرا).

أما أي ظل الاشتراكية فإن الشعب العامل نفسه لا يرضى بالعزلة أبدا من أجل تلك الدوافع الاقتصادية المحضة المذكورة آنفا بينما الأشكال السياسية المختلفة وحرية الانفصال والخبرة في تنظيم الدولة – سيظل كل هذا قائما حتي تذوي كل أشكال الدولة. سيكون كل هذا الأساس الذي تركز عليه حياة ثقافية ناجحة وجادة بحيث تتقارب لشعوب وتتلاحم وتتكامل بخطوات أسرع.

وإذا وضعنا المستعمرات جانبا وقارناها بأوروبا سنجد الرفاق البولنديين يقعون في تناقض سرعان ما يكشف عن زيف حجتهم.

## 7- الماركسية أم البرودونية؟

إن رفاقنا البولنديين يحاشون استثناء إشارتنا إلى اتجاه ماركس بالنسبة لانفصال ايرلندا وهم يفعلون ذلك في صراحة وغير مواربة. فما هو اعتراضهم؟ يقولون أن الإشارة إلى موقف ماركس فيما بين عامي 1848 و1871 «ليس له أي قيمة تذكر». ويعززون هذا التأكيد الحائق والقاطع بصورة غير عادية بالحجة التالية وهي أن ماركس كان "في وقت واحد" يعارض نضال التشيك والسلافيين الجنوبيين وغيرهم من أجل الاستقلال(6).

وهي حجة حانقة إلى اقصى حد لأنها هاوية من أساسها.

فالماركسيون البولنديون يرون ماركس مفكرا مهوش الفكر لأنه "في آن واحد" كان يقول آراء متناقضة، وهذا غير صحيح تماما وليس بماركسية على وجه اليقين. إنه مطلب التحليل "المشخص والعملية" الذي يصر عليه رفاقنا البولنديون "ولكنهم هم أنفسهم لا يطبقونه". وهذا النوع من التحليل هو الذي يلزمنا بأن نبحث عما إذا كانت اتجاهات ماركس المختلفة ازاء حركات "قومية" مختلفة عمليا لم تنبع من نظرة اشتراكية واحدة دون سواها.

من المعروف أن ماركس كان يحبذ استقلال بولندا ابتغاء مصالح الديموقراطية "الأوروبية" في نضالها ضد سطوة ونفوذ القيصرية كما يمكن أن يقال: ضد السطوة المطلقة والنفوذ الرجعي السائد. وقد تأكد صواب هذا الاتجاه وقيمتها العملية عام 1849 عندما سحق جيش العبيد الروسي حركة التمرد في المجر وهي حركة تحرر وطني وتحرر ثوري ديمقراطي. ومنذ ذلك الوقت حتى وفاة ماركس، بل وبعد ذلك حتى عام 1890 كان انجلز يعضد كل نضال ضد القيصرية كلما لاح احتمال أن تشن القيصرية – متحالفة مع فرنسا – حربا رجعية ضد ألمانيا غير الاستعمارية وهي الدولة المستقلة القومية آنذاك. ولهذا السبب وهذا السبب وحده دون غيره وقف ماركس وانجلز ضد الحركة القومية لشعبي التشيك والسلافيين الجنوبيين. وإشارة سريعة إلى ما كتبه ماركس وانجلز عامي 1848 و 1849 خير شاهد لمن تعنيه الماركسية بصورة جدية وليس رياء لينحي الماركسية جانبا. إذ تدل كتاباتهما في تلك الفترة على انهما مايزا بوضوح وتحديد بين "البلدان الرجعية بأكملها" التي تقوم بمثابة "حدود خارجية للروسيا" في أوروبا وبين "البلدان الثورية" أعني ألمانيا وبولندا والمجر. وهذه حقيقة واقعة. وقد برزت آنذاك كحقيقة لا تقبل الدحض: ففي عام 1848 كافحت الأمم الثورية من أجل الحرية وكانت القيصرية هي عدوها الرئيسي بينما كان التشيك وغيرهم يمثلون بلدا رجعيا وحدودا أمامية للقيصرية.

ما هو الدرس الذي يمكن أن نستخلصه من هذا المثال الملموس والذي يلزم تحليله بصورة شخصية وعملية إن كانت ثمة رغبة في أن نكون صادقي النية تجاه الماركسية؟ الدرس الوحيد هو:

1- إن مصالح حركة التحرر لعدد من البلدان الكبيرة والكبيرة جدا في أوروبا تتزايد بمعدل أكثر من مصالح حركة التحرر للبلدان الصغيرة.

2- إن مطلب الديمقراطية يجب ألا ننظر إليه منفردا ومنعزلا وإنما ننظر إليه على النطاق الأوروبي – ولنا أن نقول اليوم على النطاق العالمي.

هذا كل ما في الأمر، فليس ثمة إشارة من بعيد أو قريب تفيد التخلي عن هذا المبدأ الاشتراكي الأولي والذي يتناساه البولنديون وكان ماركس صادقا أميناً معه دائما – إن أي أمة من الأمم لا يمكن أن تكون حرة حقا إذا كانت تقهر أمة غيرها. ولو أن الموقف المعين الذي واجه ماركس وقتما كانت القيصرية تسود السياسة العالمية تكرر ثانية على سبيل المثال وفي صورة عدد صغير من البلدان تبدأ ثورة اشتراكية (مثل ثورة برجوازية ديمقراطية بدأت في أوروبا عام 1848) وثمة بلدان أخرى تقوم بدور الترسانة الأساسية لرد الفعل البرجوازي الرجعي – فيلزم علينا هنا أيضا أن نساند الحرب الثورية ضد الحرب الأخرى ونساند "سحقها" ونساند الإطاحة بكل حدودها دون النظر إلى الحركات الوطنية الصغيرة التي تبرز بداخلها. ومن ثم فبدلاً من أن نرفض أي مثل من أمثلة التكتيك الماركسي يجب علينا أن نحلل هذه الأمثلة تحليلاً عينياً ونستخلص منها دروساً قيمة للمستقبل. وإلا كان موقفنا احترافاً للماركسية بينما نحن نهجرها في التطبيق. إن المطالب الديمقراطية المتعددة ومنها حق تقرير المصير ليست مطال مطلقة بل هي فقط جزء صغير من الحركة العالمية الديمقراطية العامة (وهي الآن الحركة الاشتراكية العامة). وفي الحالات العينية الفردية قد يتناقض الجزء مع الكل، وإذا كان الأمر كذلك فلا بد وأن نرفضه. فمن المحتمل أن تكون الحركة الجمهورية في بلد من البلدان ليست سوى أداة لمؤامرات كنسية أو مؤامرات ملكية اقتصادية لحساب بلدان أخرى. ولو كان الأمر كذلك فسيكون لزاماً علينا حينئذ أن نعضد هذه الحركة الجزئية المعنية ولكن سيكون مدعاة للسخرية أن نحو – استناداً إلى هذا – مطلب الجمهورية من برنامج الاشتراكية الديمقراطية الأممية.

ولكن على أي نحو تغير الموقف المعني خلال الفترة الواقعة بين عامي 1848 – 1871 و 1898 – 1916 (أشير هنا إلى أهم مراحل الامبريالية: أي من الحرب الامبريالية الاسبانية الأمريكية إلى الحرب الامبريالية الأوروبية)؟ لم تعد القيصرية هي عماد الرجعية وقد بات هذا واضحا ومؤكدا وذلك للأسباب التالية:

أولا لأن رأس المال المالي العالمي هو سندها وبخاصة في فرنسا.

ثانيا بسبب أحداث عام 1915. ففي تلك الفترة كان نظام الدول القومية الكبرى - ديمقراطيات اوروبيات - يقدم الديمقراطية والاشتراكية إلى العالم رغم القيصرية\*، ولم تمتد الحياة بماركس وانجلز ليشهدا عصر الامبريالية. ولقد بات النظام الآن حفنة من القوي الامبريالية "العظمى" (يقدر عددها بخمس أو ست) كل منها تقهر شعوبها: وهذا القهر هو مصدر مصطنع يعوق انهيار الرأسمالية ويساند بصورة مصطنعة الانتهازية والشوفينية الاجتماعية في البلدان الامبريالية التي تسود العالم. وأنداك، وبينما كانت الديمقراطية الأوروبية الغربية تحرر الأمم الكبرى كانت القيصرية تناوئها وتستخدم بعض الحركات القومية الصغيرة لتحقيق غايات رجعية. أما اليوم وقد انقسمت "البروليتاريا الاشتراكية" إلى شوفينيين أو "امبرياليين اجتماعيين" من ناحية وإلى ثوريين من ناحية أخرى فإنها تواجه اليوم بتحالف قائم بين الامبريالية القيصرية والامبريالية الرأسمالية الأوروبية المتقدمة ويرتكز هذا التحالف على القهر المشترك لعدد من البلدان.

تلك هي التغييرات الملموسة التي طرأت على الموقف وهي عينها التي يجهلها الديموقراطيون الاشتراكيون البولنديون رغم وعدهم بأن يكونوا موضوعيين. ومن هنا أيضا كان التغيير الملموس في تطبيق المبادئ الاجتماعية نفسها: كان الشيء الرئيسي قبلا هو الكفاح ضد القيصرية (ضد عدد معين من الحركات القومية الصغيرة التي كانت تستخدم أداة لأغراض غير ديمقراطية) ومن أجل الشعوب الثورية الكبيرة في الغرب. وأصبح الشيء الرئيسي اليوم هو الوقوف ضد الجبهة المتحدة المنحازة، جبهة القوي الامبريالية، وهي البرجوازية الامبريالية والامبرياليين الاجتماعيين، ومن أجل استخدام كل الحركات القومية ضد الامبريالية ابتغاء تحقيق أهداف الثورة الاشتراكية. وكلما كان النضال ضد الجبهة الامبريالية العامة يركز أكثر فأكثر على الطابع البروليتاري المحض، كان المبدأ الأممي أكثر حيوية ووضوحا: «ليست ثمة أمة حرة اذا كانت تقهر أمة غيرها».

وباسم مفهومهم المذهبي عن الثورة الاجتماعية جهل أتباع برودون الدور الأممي لبولندا ونحو جانبا الحركات القومية. وكذلك يكون اتجاه الاشتراكيين الديمقراطيين البولنديين اتجاها مذهبيا بالمثل ذلك لأنهم يحطمون جبهة النضال الأممي ضد الامبرياليين الاجتماعيين ويساعدونها (موضوعيا) بتذبذبهم ازاء مسألة سياسة الضم. ذلك لأن النضال البروليتاري للجبهة الأممية هو على وجه التحديد الذي أدى إلى تغيير العلاقة بالوضع العيني الواقعي للأمم الصغيرة: ففي تلك الفترة (1848 - 1871) كانت الأمم الصغيرة لها أهميتها وخطرها كحليف احتياطي سواء "للميموقراطية الغربية" والأمم الثورية أو للقيصرية - والألآن (1898 - 1916) لم يعد الأمر كذلك، فهي الآن لها أهميتها وخطرها كوسيط يغذي الاتجاه الطفيلي ويغذي بالتالي الامبريالية الاجتماعية للأمم صاحبة السطوة والسيادة، ليس الشيء الهام هو هل تحرر قبل الثورة الاشتراكية من الأمم الصغيرة وإنما الحقيقة الواقعة أنه في عصر الامبريالية وبفضل أساليب موضوعية انقسمت البروليتاريا إلى معسكرين دوليين إحداهما أفسده الفئات الذي تساقط عن مائدة برجوازية الأمة صاحبة السطوة والسيادة - والتي حصلت عليه من مصادر عدة منها الاستقلال الثنائي أو الثلاثي للأمم الصغيرة - بينما تقف الأخرى عاجزة عن تحرير نفسها بدون تحرير الأمم الصغيرة، بدون تعليم الجماهير تعاليم معادية للشوفينية أعني ضد سياسة الضم، أي بروح تعاليم حق تقرير المصير.

هذا هو أخطر جوانب المشكلة والذي يجهله رفاقنا البولنديون الذين لا يرون الأشياء من خلال الوضع الرئيسي في عصر الامبريالية وهو موقف انقسام البروليتاريا الأممية إلى معسكرين.

وإليكم بعض الأمثلة العينية الأخرى لاتجاههم البرودوني:

1- اتجاههم نحو العصيان الذي حدث في ايرلندا عام 1916.

2- اعلانهم في رسائلهم (جزء 2 فصل 3 وخاتمة الفصل 3) أن شعار الثورة الاشتراكية «يجب ان يكون صريحا لا يحجب شيئا». والفكرة القائلة بأن شعار الثورة الاشتراكية يمكن "حجبه" بربطه بوضع ثوري متسق عن كل القضايا بما في ذلك المسألة القومية هي بكل تأكيد فكرة معادية تماما للماركسية.

ويرى الاشتراكيون الديمقراطيون البولنديون أن برنامجنا برنامج "إصلاح قومي": (1) لأنه يدعو إلى الاستقلال الذاتي (الرسائل البولندية الجزء 3 فصل 4)، (2) ويدعو لحرية الانفصال.. ولكن برنامجنا يختلف عن هذه النقطة بالذات. وهل ليس من الواضح أن البرنامج الأول على وجه الدقة والتحديد هو البرنامج الاصلاحى وليس الثاني؟

إن التغيير الاصلاحى هو الذى يترك أسس السلطة للطبقة الحاكمة كما هي بدون مساس وهو مجرد تنازل بترك سلطتها دون تغيير. أما التغيير الثورى فهو الذى يقوض أسس ودعائم السلطة. إن البرنامج القومى الاصلاحى لا يلغى كل امتيازات الأمة الحاكمة، إنه لا يرسى دعائم المساواة الكاملة، ولا يلغى القهر القومى فى كل صورته. إن الأمة "المستقلة ذاتيا" لا تتمتع بحقوق مساوية لحقوق الأمة الحاكمة. وما كان لرفاقنا البولنديين أن يفوتهم هذا لو لم يتجنبوا عمدا (مثل أصدقائنا الاقتصاديين قديما) تحليل المفاهيم والمقولات السياسية. وحتى عام 1905 كانت النرويج المستقلة ذاتيا داخل أطار السويد، تتمتع بأوسع حقوق الاستقلال الذاتى ولكنها لم تكن على قدم المساواة مع السويد. ولكن ما إن تحقق لها الانفصال الحر حتى نعمت بالمساواة عمليا بصورة مؤكدة وواضحة.

(ولنحاول أن نضيف إلى ذلك بين قوسين ان هذا الانفصال الحر هو الذى خلق الأساس لقيام ترابط وثيق ديمقراطى أكثر من ذي قبل مؤسس على حقوق المساواة). وطوال الفترة التى كانت فيها النرويج مجرد شعب مستقل ذاتيا كانت الارستقراطية السويدية تتمتع بامتياز إضافى واحد ولم يخفف الانفصال من طبيعة هذا الامتياز (وجوهه الاتجاه الاصلاحى يكمن فى تخفيف شر من الشرور وليس فى هدمه) وإنما إزاله تماما (وهو المعيار الأساسى لأي برنامج ذى طبيعة ثورية).

ونضيف هنا عرضا أن الاستقلال الذاتى كوسيلة اصلاحية يختلف عن مبدأ حرية الانفصال كإجراء ثورى.

وهذا الرأى مسلمة لا خلاف حولها. ولكن كما يعرف الجميع أن الاجراء الاصلاحى ليس – عمليا وفي التطبيق – سوى خطوة إلى الأمام نحو الثورة. إن الاستقلال الذاتى هو الذى يمكن أمة من الأمم التى تدخل كرها وقسرا داخل إطار أمة أخرى من أن تبلور ذاتها فى شكل أمة وتتجمع وتنظم قواها وتختار أنسب اللحظات لاصدار إعلان.. يستلهم روح الاعلان "النرويجى": «نحن أعضاء البرلمان المستقل ذاتيا لأمة كذا أو لأرض كذا أو كذا نعلن أن امبراطور كل أراضي روسيا لم يعد هو ملك بولندا... الخ». والاعتراض الوحيد على ذلك هو أن مثل هذه الوسائل تحسمها الحروب لا الاعلانات. حقا إن الحروب هي التى تحسم مثل هذه المسائل فى الغالبية الساحقة من الحالات (مثل قضايا شكل الحكومة فى الدول الكبرى فإن الحروب والثورات هي التى تحسمها فى أغلب الحالات). ومع ذلك فلا ضرر من أن نتأمل ونفكر لنعرف إذا ما كان مثل هذا "الاعتراض" على البرنامج السياسى للحزب الثورى اعتراضا منطقيا أم لا، هل نحن نعارض الحروب والثورات من أجل ما هو عادل ومفيد للبروليتاريا من أجل الديمقراطية والاشتراكية؟

بيد أننا لا نستطيع أن نحيد حربا دائرة بين أمتين كبيرتين وأن نحيد مذبحه تقام لعشرين مليوناً من البشر من أجل مشكلة تتعلق بتحرير أمة صغيرة يقدر تعدادها بعشرة أو عشرين مليوناً! بالطبع لا؟ وليس معنى هذا أن نغفل تماما المساواة القومية الكاملة ونسقطها من برنامجنا، وإنما معناه ان المصالح الديمقراطية لبلد واحد يجب أن تتبع المصالح الديمقراطية لكثير من البلدان أو كلها. لنفترض مثلا أن ثمة مملكتين كبيرتين تقع بينهما مملكة صغيرة ومليكها الصغير تربطه بملكي البلدين المجاورين رابطة دم وغير ذلك من الروابط. ولنفترض أكثر من ذلك أن إعلان الجمهورية فى البلد الصغير وطرد ملكها سيؤدى عمليا إلى نشوب حرب بين المملكتين الكبيرتين المجاورتين لاستعادة هذا الملك أو غيره إلى المملكة الصغيرة. لا ريب أن كل الاتجاه الاشتراكى الديمقراطى الأسمى وكذلك القطاع الأسمى الحقيقى للاتجاه الاشتراكى الديمقراطى فى البلد الصغير سيعارضون فى هذه الحالة إحلال الجمهورية محل الملكية، إن إحلال النظام الجمهورى محل الملكية ليس مطلباً مطلقاً وإنما هو أحد المطالب الديمقراطية التى تدخل ضمن المصالح والفوائد الديمقراطية ككل (وتدخل أيضا طبيعة الحال ضمن مصالح البروليتاريا الاشتراكية). وحالة كهذه لن تؤدي فى كل الاحتمالات إلى ظهور أدنى شكل من أشكال الاختلاف فى الرأى بين الاشتراكيين الديمقراطيين فى أي بلد من البلاد. ولكن لو أن أحد الاشتراكيين الديمقراطيين اقترح فرضا – استنادا إلى هذه الأسباب – محو مطلب الجمهورية واسقاطه للأبد من برنامج الاشتراكية الديمقراطية الأسمى فسوف ينظر إليه يقينا باعتباره مجنوناً. سيقال له أن على المرء فى نهاية المطاف ألا ينسى الفارق المنطقى الأولى بين ما هو عام وما هو جزئى.

يقودنا هذا المثال من زاوية مختلفة نوع ما إلى مسألة التعليم الأسمى للطبقة العاملة. هل يمكن لمثل هذا التعليم أن يكون واحدا ومتماثلا فى البلدان العظمى القاهرة والبلدان الصغرى المقهورة إلى البلدان التى تتبع سياسة الضم وتلك التى تقع فريسة لسيلسة الضم؟

لا بكل وضوح. إن الطريق المؤدى إلى الهدف المشترك – المساواة التامة والترابط الوثيق والدمج العرضى لكل البلدان – يسير كما هو واضح عبر سبل مختلفة فى كل حالة بذاتها مثله فى ذلك كمثل الطريق إلى نقطة تقع فى منتصف هذه الصفحة يسير حيناً من اليسار على هذا الطرف وحيناً من اليمين على الطرف المقابل. فلو أن واحداً

من الاشتراكيين الديمقراطيين من أبناء بلد كبير وقاهر، يضم عددا من البلدان، حاول أن يدعو إلى دمج البلدان بصورة عامة ونسي للحظة واحدة ان ملكه نيقولا الثاني أو ولهم جورج أو بوانكاريه.. الخ يدعو هو الآخر إلى الاندماج مع البلدان الصغيرة (عن طريق ضمها إليه) – أن تندمج غاليسيا داخل مملكة نيكولا الثاني وتندمج بلجيكا داخل مملكة ولهم الثاني .. الخ – فان مثل هذا الداعية الاشتراكي الديمقراطي سيكون موضع سخريه لأنه عقائدي جامد النظرية وعون الامبريالية في التطبيق العملي.

إن التعليم الأممي للطبقة العاملة داخل البلدان الفاهرة لابد وأن يركز على دعوتهم إلى حرية البلدان المقهورة في الانفصال وحقهم في الكفاح من أجل هذا الهدف – وبدون هذا لن تكون ثمة أممية. إن حقنا وواجبنا أن نعامل كل اشتراكي ديمقراطي من أبناء بلد قاهر باعتباره إمبرياليا وأفاكا إذا ما فشل في القيام بدوره في هذه الدعاية حتي على الرغم من أن فرصة الانفصال قد لا تكون متاحة وعملية قبل تطبيق الاشتراكية إلا بنسبة واحد إلى ألف.

إن واجبنا يقتضي أن نعلم العمال بأن يكونوا "محايدين" في نظرتهم إلى التمايز القولي. وليس ثمة شك في هذا.

ولكن يجب ألا يكون حياد دعاة سياسة الضم. إن واحدا من ابناء بلد قاهر يجب أن يكون "محايدا" في نظرتة هل تتبع البلدان الصغيرة دولته أم دولة مجاورة أم تكون تابعة لنفسها ومستقلة حسب مشاعرها الذاتية؟ فبدون هذا "الحياد" لن يكون اشتراكي ديمقراطيا. ولكي يكون المرء اشتراكي ديمقراطيا أمميا يجب ألا يقتصر تفكيره على بلده هو وحده بل يجب أن يضع في مرتبة على مصالح كل الأمم وحقها المشترك في الحرية والمساواة. إن الناس جميعا يقرون هذا المبدأ "نظريا" ولكنهم يبدون عمليا حيادا منحازا لسياسة الضم. وهنا يكمن أصل الداء.

ومن ناحية أخرى فإن أي اشتراكي ديمقراطي من أبناء بلد صغيرة يجب أن يؤكد في دعايته الكلمة الثانية في شعارنا العام: "التكامل الارادي" بين الأمم. إنه بذلك يمكنه ودون أن يقتصر في واجباته كأمني أن يساند كلا من الاستقلال السياسي لبلده وتكاملها مع الدولة المجاورة أيا كان اسمها.. ولكن يجب عليه في كل الحالات أن يكافح ضد العزلة والانفراد من جانب أمة صغيرة ضيقة الأفق، وأن يضع في اعتباره دائما الكل والعام ويضع المصلحة الجزئية في مرتبة ثانوية للمصلحة العامة.

إن من لم يسبر غور هذه المشكلة ويفهم كل أبعادها يظن أن من "التناقض" أن يصير الاشتراكيون الديمقراطيون من أبناء بلد قاهر على "حق حرية الانفصال" بينما يصير الاشتراكيون الديمقراطيون من أبناء بلد مقهور على "حرية التكامل". ومع ذلك فإن قليلا من التأمل سيكشف لنا أن ليس ثمة تناقض في هذا وأنه ليس ثمة طريق آخر بديل من خلال الموقف المعين المائل الآن يؤدي إلى هذا الهدف.

وهكذا نصل الآن إلى الموقف الخاص والمعين للاشتراكيين الديمقراطيين في هولندا وبولندا.

## 8- الخاص والعام في موقف الاشتراكيين الديمقراطيين الأميميين في هولندا وبولندا

ليس ثمة أدني شك في أن الماركسيين البولنديين والهولنديين الذين يعارضون حق تقرير المصير هم من خيرة العناصر الثورية والأممية في التنظيم الاشتراكي الديمقراطي. إذن كيف حدث أن كانت حججهم كما رأينا هي مجموعة من الأخطاء؟ ليس ثمة حجة عامة صحيحة واحدة، لا شيء البتة سوى الاتجاه الاقتصادي الامبريالي.

إن هذا كله لا يرجع إلى الصفات السيئة التي يتصف بها الرفاق الهولنديون والبولنديون وإنما يرجع إلى الظروف الموضوعية الخاصة في بلديهما. فكلتا البلدين هما: (1) بلدان صغيران لا حول لهما ولا طول داخل اطار النظام الراهن للقوي العظمى، (2) ويقع كلاهما جغرافيا بين قوي إمبريالية ناهية ذات قوة وبأس شديد مشغولة بالتنافس الحاد والمر فيما بينها (بريطانيا وألمانيا، وألمانيا والروسيا)، (3) وثمة ذكريات وتقاليد مروعة ماثلة في ذهن كل منهما ترجع إلى وقت أن كانتا هما أيضا قوتين كبيرتين: فقد كانت هولندا ذات يوم قوة استعمارية أكبر من انجلترا، وكانت بولندا قوة أعظم وأكثر تحضرا من الروسيا وبروسيا، (4) ومازالت كلتاها تعيان امتيازاتهما التي تتمثل في قهر الشعوب الأخرى: البرجوازية الهولندية تمتلك الهند الشرقية الهولندية ذات الثراء الواسع، وملاك الارض البولنديون يقهرون فلاحي اكرانيا وبييلوروسيا، البرجوازية البولندية واليهود.. الخ.

ونحن لا نجد هذا التميز الذي يتألف من تلك العناصر الأربعة في إيرلندا والبرتغال (وقد كانت ذات يوم تضم اسبانيا إلى أراضيها) والألزاس والنرويج وفنلندا وأكرانيا ولاتفيا وبييلوروسيا وغيرهم. ولكن هل هذه الخاصية المتميزة هي الجوهر الحقيقي للمسألة؟ فعندما يعارض الاشتراكيون الديمقراطيون من الهولنديين البلنديين مبدأ حق تقرير المصير ويقدمون لذلك حججا عامة مثل تلك الحجج التي تتعلق بالامبريالية بوجه عام والاشتراكية بوجه عام والديمقراطية بوجه عام، والقهر القومي بوجه عام، فهنا يحق لنا أن نقول بأنهم يتمرغون في مستنقع من الأخطاء. وليس على المرء إلا أن يزيل تلك القشرة الخاطئة عن الحجج العامة ويختبر جوهر المسألة من وجه نظر الظروف الخاصة والنوعية التي تحدد وضعهم وموقفهم في هولندا وبولندا وبذلك تصبح المسألة مفهومة ومشروعة تماما. ويمكن ان يقال دون خوف من الظهور بمظهر التناقض ان الماركسيين الهولنديين والبلنديين عندما يكافحون ضد مبدأ حق تقرير المصير فانهم لا يقولون بوضوح كل ما يعنونه أو بعبارة أخرى أنهم لا يعنون ما يقولون\*.

سبق أن ذكرنا مثلا واحدا في رسائلنا\*\*\*. يعارض جورتر حق تقرير المصير لبلده هو ولكنه يعارض حق تقرير المصير لجزر الهند الشرقية الهولندية التي يقهرها بلده هو. فهل هناك ما يدعو للدهشة أن نرى فيه أمميا مخلصا ورفيقا في الفكر وأقرب إلينا من أولئك الذين يعترفون بحق تقرير المصير قولاً ورياء مثل كاوتسكي في ألمانيا وتروتسكي ومارتوف في روسيا؟ إن المبادئ العامة والأساسية للماركسية تشير علينا دون ريب بأن نلتزم بواجبنا في النضال من أجل حرية الانفصال للأمم التي تقهرها أمتنا، ولكنهم لا يحتاجون يقينا إلى أن يكون استقلال هولندا مسألة ذات أهمية مطلقة – هولندا التي تعاني من عزلتها الأنانية الضيقة الفظة الحمقاء! ليحترق العالم كله فنحن بمعزل عنه جميعه: إننا قانعون بأسلابنا القديمة وما تبقي لنا من جزر الهند الشرقية، نحن لا يعيننا أي شيء آخر!

وإليكم مثلا آخر. كارل راديك وهو اشتراكي ديمقراطي بولندي أسدى خدمات كبيرة بنضاله المحدد الواضح من أجل الأممية في التنظيم الاشتراكي الديمقراطي الألماني منذ نشوب الحرب، وشن هجوما محموما على حق تقرير المصير في مقال له بعنوان "حق الأمم في تقرير مصيرها" نشر في مجلة "أشعة الضوء" (8) – وهي مجلة شهرية يسارية منعها الرقيب البروسي ويشرف على تحريرها ح. بوركاردت – في الخامس من ديسمبر عام 1915 العدد 3 من العام الثالث لصدور المجلة.

ويذكر عرضا أن السلطات الهولندية والبولندية هي وحدها التي تعضده ويسوق عددا من الحجج من بينها الحجة القائلة بأن حق تقرير المصير هو المبدأ الذي يحتضن فكرة «أن واجب الاشتراكيين الديمقراطيين أن يساندوا أي نضال من أجل الاستقلال».

وإذا نظرنا إلى هذه الحجة على ضوء النظرية العامة سنجدنا حجة مقذعة ومهينة، ذلك لأنها كما هو واضح حجة غير منطقية: أو لا لأن أي مطلب ديمقراطي قد يستعمل استعمالا خاطئا ما لم يوضع الخاص في مرتبة ثانوية لما هو عام. نحن لسنا ملزمين لمساندة أي نضال من أجل الاستقلال ولا أي حركة جمهورية أو معادية للكنيسة. ثانيا: ليس ثمة صيغة للنضال ضد القهر القومي يمكن الا تعاني من نفس "التصور". لقد استخدم راديك ذاته نفس الصيغة (1915، عدد 253): «ضد سياسة الضم القديمة والجديدة». إن أي وطني بولندي قد يستنتج من هذه الصيغة ما يلي: «بولندا بلد تابع وأنا ضد سياسة الضم إذن أنا أعمل من أجل استقلال بولندا». أو لنستعد هنا موقف روزا لوكسمبورج وهي تقول في مقال لها نشرته عام 1908 (9) أن صيغة "ضد القهر القومي" كافية تماما. بيد أن أي وطني بولندي قد يقول – وسيكون على حق في ذلك – أن عمليات الضم هي أحد أشكال القهر القومي، بالتالي، الخ.

ومع ذلك لنضع الظروف النوعية لبولندا موضع هذه الحجج العامة: أن استقلالها اليوم "غير عملي" بدون حرب أو ثورات. ولكي نحيد إشعال حرب تشمل أوروبا كلها من أجل استعادة استقلال بولندا فمعني هذا أننا سنكون وطنيين من أرداد الأنواع وأنا نضع مصالح حفنة من البولنديين فوق مصالح مئات الملايين من الشعوب التي تقاسي ويلات الحرب. وهذا هو موقف الجناح اليميني من الحزب الاشتراكي البولندي المسمى "فراس" (10) فهو اشتراكي لفظا فقط ولو قارناه بالاشتراكيين الديمقراطيين البولنديين لأفيناهم أصوب منه ألف مرة. إن إثارة قضية استقلال بولندا اليوم مع وجود هذا التحالف المنحاز للقوى الامبريالية المجاورة معناه أننا ندخل في متاهة ونخذ طريق الضلال ونغوص في اتجاه قومي ضيق الأفق وننسى المقدمة الضرورية القائلة ثورة أوروبية شاملة أو على الأقل ثورة روسية وألمانية. ولو أننا فيما بين عامي 1908-1914 رفعنا شعار حرية الاتحاد في روسيا كشعار مستقل فإن هذا كان يعني أيضا أننا اتخذنا طريق الضلال وربما كنا ساعدنا

موضوعيا حزب العمل التابع لستولبين (المسمى الآن حزب بوتريوسوف – جفوزديوف وهو نفس الشيء). ولكن سيكون من الجنون أن نلغي مبدأ حرية الاتحاد من برنامج الحزب الاشتراكي الديمقراطي!

ومثال ثالث وربما كان أهمها جميعا. نقرأ في الرسائل البولندية (الجزء الثالث، خاتمة الفصل الثاني) أن فكرة وجود دولة بولندا المستقلة التي تصنع حاجز صدام بين البلدان الأخرى فكرة مرفوضة على أساس أنها «فكرة خيالية لا معنى لها» إذ أنها ستتألف من مجموعات صغيرة عقيمة. ولو تحققت هذه الفكرة فأنها ستعني خلق دولة صغيرة من الدولة البولندية لتصبح مستعمرة لدولة أو مجموعة من الدول الأخرى، وتكون العوبة في يد مصالحهم العسكرية أو الاقتصادية وأرضا يستغلها رأس المال الأجنبي وساحة قتال لحروب المستقبل. وهذا كله حق تماما إذا ما سقناه كحجة ضد شعار استقلال بولندا اليوم، ذلك لأنه حتى على فرض قيام ثورة في بولندا وحدها فإنها لن تغير شيئا على الاطلاق وإنما ستؤدي فقط إلى تحويل انتباه الجماهير في بولندا عن الموضوع الرئيسي – الربط بين نضالهم ونضال البروليتاريا في روسيا وألمانيا. وليس ثمة تناقض في هذا وإنما هو حقيقة واقعة ذلك لأن البروليتاريا البولندية اليوم وبوضعها هذا يمكنها أن تكون عونا لقضية الاشتراكية والحرية بما في ذلك حرية بولندا ولكن فقط عن طريق النضال المتلاحم مع بروليتاريا البلدان المجاورة ضد البولنديين القوميين ذوي الأفق الضيق. إننا لا يمكن أن ننكر الخدمة العظيمة التي قدمها الاشتراكيون الديمقراطيون البولنديون للنضال ضد القوميين.

بيد أن هذه الحجج ذاتها وهي حجج صادقة من وجهة نظر الظروف النوعية لبولندا في العصر الراهن تعد حججا كاذبة وزائفة في الصورة العامة التي عرضت بها. فما دامت هناك حروب فإن بولندا ستظل دائما ساحة قتال في الحروب بين ألمانيا وروسيا، ولكن هذه ليست حجة ضد حرية سياسية أكبر (وبالتالي ضد الاستقلال السياسي) إبان الفترة الواقعة بين الحروب. ويصدق الكلام نفسه على الحجج المتعلقة باستغلال رأس المال الأجنبي ودور بولندا كالعوبة في يد المصالح الأجنبية. إن الاشتراكيين الديمقراطيين البولنديين لا يستطيعون في اللحظة الراهنة أن يرفعوا شعار استقلال بولندا، ذلك لأن البولنديين كأمة بروليتاريين ليس في وسعهم أن يفعلوا أي شيء إزاء ذلك دون السقوط، مثل الجناح اليميني للحزب الاشتراكي الديمقراطي، في وهدة العبودية الذليلة لإحدى القوي الملكية الامبريالية. ولكن العمال في روسيا وألمانيا لا يقفون موقف الحياد بحيث لا يعينهم أن تكون بولندا مستقلة أو أن تتحول إلى دولة تابعة (وإلا كان معنى هذا تعليم العمال والفلاحين في روسيا وألمانيا أحط التعاليم ويرضون بأن يكون دورهم هو دور جلاذ الشعوب).

إن الموقف يدعو للحيرة حقيقة ولكن ثمة مخرج وهو أن يظل كل من يعينهم الأمر أميين، أن يطالب الاشتراكيون الديمقراطيون في روسيا وألمانيا بحق بولندا غير المشروط في الانفصال، وأن يعمل الاشتراكيون الديمقراطيون البولنديون من أجل وحدة النضال البروليتاري في كل من البلدان صغيرها وكبيرها دون أن يضعوا في المقدمة شعار استقلال بولندا في هذه المرحلة أو ذلك العصر على وجه التحديد.

## 9- رسالة انجلز إلى كاوتسكي

في عام 1907 أصدر كاوتسكي وكان وقتذاك لازال ماركسيا كتيبه المعنون "الاشتراكية والسياسة الاستعمارية" (طبعة برلين 1907) ونشر في كتيبه هذا رساله كتبها له انجلز بتاريخ 12 سبتمبر 1882 وهي رسالة لها أهمية بالغة فيما يتعلق بالمسألة موضع المناقشة. وإليك الجزء الرئيسي من هذه الرسالة.

« في رأيي أن المستعمرات التي يصدق عليها هذا الاسم بكل معانيه وهي البلدان التي يحتلها سكان أوروبيون مثل كندا والكاب وأستراليا، ستستقل جميعها مستقبلا. ومن ناحية أخرى فإن البلدان التي يسكنها مواطنوها وهي البلدان المغلوبة على أمرها مثل الهند والجزائر وممتلكات هولندا والبرتغال وأسبانيا لابد وأن تسودها البروليتاريا مع مرور الزمن وتفودها بأسرع ما يمكن نحو الاستقلال. ولكن عسير علينا أن نحدد الآن مسار هذه العملية، إذ ربما تثور الهند وهذا احتمال كبير جدا في الحقيقة ونظرا لأن البروليتاريا سيكون لها دورها في هذه العملية من أجل التحرر الذاتي فإنها لن تنش أي نوع من الحروب الاستعمارية. ومن ثم يلزم أن تهيأ لها كل الفرص لكي تشق طريقها وقد لا يتسنى لها أن تحقق كل ما تنتشده دون القيام بكل أشكال التدمير بيد أن هذا أمرا لا مناص منه بالنسبة لكل الثورات. وربما يحدث الشيء نفسه في بلدان أخرى مثل الجزائر ومصر وسيكون هذا يقينا أفضل شيء لنا. وسيكون علينا حينئذ أن نفعل الكثير داخل بلادنا. ويوم أن يتحقق إعادة تنظيم أوروبا وأمريكا الشمالية فإن هذا سيؤدي إلى خلق قوة هائلة وتكون مثلا تحتذيه البلدان شبه المتحضرة وسوف تتوفر الاحتياجات

الاقتصادية لذلك إذا لزم الأمر. أما عن المراحل الاجتماعية والسياسية التي يلزم على هذه البلدان أن تمر بها قبل أن تبلغ مرحلة الحضارة الاشتراكية فأحسب أننا لا نستطيع اليوم أن نقدم في هذا الصدد سوى فروض غير ذات قيمة. ثمة شيء واحد يقيني: وهو أن البروليتاريا المظفرة لا تستطيع أن تفرض قسرا بركاتهما أيا كان نوعها على أي أمة اجنبية دون أن تقوض دعائم ظفرها بفعلتها هذه. وهذا يستبعد تماما كل أنواع الحروب الدفاعية. «(11)

إن انجلز لم يكن يفترض على الإطلاق أن "العامل الاقتصادي" وحده سيزيل مباشرة كل الصعوبات. إن الثورة الاقتصادية ستكون بمثابة منبه لكل الشعوب يحفزها إلى النضال من أجل الاشتراكية، ولكن ستظل الثورات – ضد الدولة الاشتراكية – والحروب الممكنة. وستعمل السياسة لا محالة على ملاءمة نفسها مع الوضع الاقتصادي ولكن لن يتم هذا فورا وفي سهولة ويسر أو بصورة مباشرة.

ويذكر انجلز شيئا واحدا فقط باعتباره الشيء "اليقيني" وهو المبدأ الأممي المطلق ويطبقه على كل "الأمم الأجنبية" أي لا يقتصر فقط على البلدان الاستعمارية: أن تفرض بركاتها عليها قسرا سوف يعني تقويض دعائم انتصار البروليتاريا.

ولن تكون البروليتاريا منزهة ومعصومة من الخطأ والضعف لمجرد أنها قامت بثورة اجتماعية. بل إنها لا محالة ستعمل على تأكيد هذه الحقيقة من خلال الأخطاء الممكنة (بينما تلجم المصلحة الأنانية آخرين).

نحن أعضاء التسييمر فالد اليساريين نؤمن بنفس العقيدة التي كان يؤمن بها كاوتسكي على سبيل المثال قبل أن يهجر الماركسية للدفاع عن الشوفينية عام 1914 أي إيمانه بأن الثورة الاشتراكية ممكنة للغاية في المستقبل القريب العاجل – أو في أي يوم كما قالها كاوتسكي ذات يوم. ولن تختفي عوامل البغض القومية سريعا: مثال ذلك كراهية أمة مقهورة للأمة القاهرة – وهي كراهية مشروعة تماما – سنظل باقية حيننا من الزمن، ولكنها ستنتخر بعد انتصار الاشتراكية فقط وبعد تأكيد العلاقات الديمقراطية الكاملة بين الأمم. ولو شئنا أن نكون مخلصين للاشتراكية يلزم علينا من الآن أن نعلم الجماهير بروح الأممية وهي تعاليم مستحيلة في الأمم القاهرة دون الدعوة إلى حق الأمم المقهورة في الانفصال.

## 10- الهبة الثورية في ايرلندا عام 1916

فرغنا من كتابة هذه الرسالة قبل اندلاع هذه الهبة الثورية والتي يجب أن تكون المحك لأرائنا النظرية.

وانتهت آراء أعداء حق تقرير المصير إلى نتيجة مؤداها أن الامبريالية قد امتصت حيوية البلدان الصغيرة المقهورة بحيث باتت عاجزة عن ان تلعب دورا أيا كان ضد الامبريالية، وأن مساندة آمالها الوطنية المحضنة لن تفيد شيئا على الإطلاق.. الخ. بيد أن الحرب الامبريالية التي نشبت فيما بين عامي 1914 – 1916 أثبتت بعض الوقائع التي تفند مثل هذه النتائج .

أكدت الحرب أنها حقبة أزمة تعاني منها بلدان أوروبا الغربية مثلما تعاني منها الامبريالية بوجه عام. إن كل أزمة من الأزمات تطيح بكل التقاليد المتعارف عليها وتنزع كل الأغطية وتكتسح كل ما هو أجوف وتبقي على البنايع والقوي الأساسية. فماذا كشفت من وجهة نظر حركة الأمم المقهورة؟ كانت ثمة هبات ثورية في المستعمرات وكان طبيعيا أن تستخدم الأمم القاهرة كل الوسائل الممكنة لتخفي ذلك عن طريق الرقابة العسكرية. وقد عرف رغم ذلك كله أن بريطانيا قمعت تمردا بين قواتها العسكرية الهندية في سنغافورة، وأن محاولات للثورة اندلعت في منطقة أنام الفرنسية وغيرها في الكامبيرون الألمانية (أنظر كتيب جونيوس)\* وقامت في أوروبا هبة ثورية في ايرلندا وقمعها الانجليز "محبو الحرية" بالقتل والإعدام وهم الذين لم يجرأوا على تطبيق نظام الخدمة العسكرية في ايرلندا وهناك من ناحية أخرى حكومة النمسا التي أصدرت أحكاما بالاعدام على أعضاء البرلمان التشيكي "بتهمة الخيانة العظمى" وأطلقت الرصاص على جنود الكتائب التشيكية بسبب نفس "الاتهام".

وهذه القائمة ليست بطبيعة الحال قائمة شاملة لكل ما حدث. إلا أنها تقوم دليلا رغم ذلك على أن نيران الثورة القومية قد اندلعت في المستعمرات وفي أوروبا وكل هذا بسبب أزمة الامبريالية. وتقوم دليلا كذلك على أن التعاطف القومي والكراهية القومية كشفا عن نفسها رغم التهديدات الدراكولية وإجراءات القمع.

ولقد كان هذا كله يحتل مكان الذروة قبل وقوع الأزمة الامبريالية ولكن لم يكن قد حان الوقت بعد لتفويض دعائم البرجوازية الامبريالية (كان يمكن أن يتم هذا بفعل حرب الانهالك بيد أن هذا لم يحدث بعد) فضلا عن أن الحركات البروليتارية في البلدان الامبريالية كانت لاتزال ضعيفة للغاية. تري ما الذي سيحدث عندما تسب الحرب حالة أنهاك كاملة أو عندما تترنح سلطة البرجوازية، في بلد واحد على الأقل، تحت ضربات النضال البروليتاري مثلما حدث للقيصرية عام 1915؟

في التاسع من مايو عام 1916 صدر عدد من مجلة برنر تاجفانت، وهي مجلة مجموعة تسيمر فالد التي تضم بعض اليساريين وظهر في هذا العدد مقال عن الهبة الثورية الايرلندية تحت عنوان «لقد انتهت أغنيتهم» وموقع بالحروف الأولى ك. ر. (12) ووصف الهبة الثورية بأنها لا تعدو أن تكون تمردا ذلك لأن المسألة الايرلندية كانت في رأي كاتب المقال «مسألة زراعية» وأن الفلاحين تمت تهدئتهم بفضل بعض الإصلاحات وظلت الحركة القومية مجرد «حركة مدنية أو حركة برجوازية صغيرة ليس لها سند اجتماعي رغم كل ما أحدثته من ضجة».

ولا غرابة في أن هذا التقدير العقائدي الشاذ والدعي يتفق ورأي أحد أعضاء الكاديت الروسيين الليبراليين وهو السيد أ. كوليشر "ريك" (13) عدد 102 في أبريل عام 1916 والذي وصف الهبة الثورية بأنها «تمرد دبلن».

لقد كان المأمول وفق القول السائر «أنها ربح سموم تلك التي لا تحمل خيرا لأي إنسان» أن نجد كثيرا من الرفاق ممن كانوا لا يدركون ذلك المستنقع الذي يغوصون فيه بتخليهم عن مبدأ حق تقرير المصير ومعاملة الحركات القومية للبلدان الصغيرة معاملة كلها ازدراء، أقول كان المأمول أن نجد كثيرا من هؤلاء الرفاق وقد فتح عيونهم هذا التوافق العرضي في الرأي بين مفكر اشتراكي ديمقراطي وممثل البرجوازية الامبريالية.

إن كلمة عصيان بمعناها العلمي يمكن أن تستخدم فقط عندما تكشف محاولة التمرد من حلقة من المتآمرين أو بعض المهووسين البلهاء ولا يستثيرون أي عطف بين الجماهير.

ولكن الحركة الوطنية الايرلندية التي يمتد تاريخها إلى قرون طويلة مرت عبر مراحل متباينة تشابكت فيها المصالح الطبقية وتجلت بوجه خاص في شكل مؤتمر وطني ايرلندي في أمريكا (فورفارت 20 مارس 1916) ونادي هذا المؤتمر باستقلال ايرلندا. وتجلت أيضا في صورة حرب وسط الطرقات كان يقودها قطاع من البرجوازية الصغيرة سكان المدن وقطاع من العمال. وحدث هذا بعد مرحلة طويلة من الاثارة الجماهيرية والمظاهرات وقمع الصحافة.. الخ. إذن من هو ذلك الذي يسمي مثل هذا كله عصيانا أو تمردا إلا إذا كان رجعيًا ممعنا في رجعيته أو عقائديا جامدا عاجزا عن النظر إلى أي ثورة اجتماعية باعتبارها ظاهرة حية.

إن تصور إمكانية قيام ثورة اجتماعية دون ثورات تقوم بها الشعوب الصغيرة في المستعمرات وأوروبا، وبدون هبات ثورية يقوم بها قطاع من البرجوازية الصغيرة بكل ما لها من تحيزات، وبدون حركة من جانب جماهير البروليتاريا وأشباه البروليتاريا غير الواعين سياسيا ضد قهر ملاك الاراضي والكنيسة والملكية وضد القهر القومي.. الخ. – أقول أن تصور هذا كله يعني التخلي عن الثورة الاجتماعية. كان المتوقع هو أن تنتظم صفوف جيش في مكان ما ويقول «نحن للدفاع عن الاشتراكية» وآخر تنتظم صفوفه في مكان ثان ويقول «نحن للدفاع عن الامبريالية» وهكذا تكون الثورة الاجتماعية. إن من يتصور مثل هذا الرأي الذي يدعو إلى السخرية هو وحده الذي يستطيع أن يحقر من شأن الثورة الايرلندية بأن يدعوها "تمردا".

إن من يتوقع ثورة اجتماعية "محضة" لن يحيا أبدا حتي يراها. فمثل هذا الانسان يثرثر بكلمة الثورة دون أن يفهم معناها.

لقد كانت الثورة الروسية عام 1905 ثورة برجوازية ديمقراطية. وكانت عبارة عن سلسلة متتابعة الحلقات من المعارك اشتركت فيها كل الطبقات والجماعات والعناصر الساخطة من السكان. وكان من بين هؤلاء جماهير يملأ قلبها تحيزات فظة غير واعية وأهداف مبهمه وخيالية عن النضال، وكانت هناك أيضا جماعات قبلت أموال اليابان كما كان هناك مقامرون ومغامرون.. الخ. ولكن من الناحية الموضوعية كانت الحركة الجماهيرية تقصم ظهر القيصرية وتمهد الطريق للديمقراطية ولهذا السبب كانت الطبقة العاملة الواعية بدورها الطبقي هي القائدة.

إن الثورة الاشتراكية في أوروبا لا يمكنها أن تكون سوى انفجار للنضال الجماهيري من جانب كل العناصر المقهورة والساخطة. وسيشترك فيها لا محالة قطاعات من البرجوازية الصغيرة والعمال المتخلفين – فالنضال

الجماهيري مستحيل بدون مثل هذه المشاركة كما أن أي ثورة غير ممكنة بدون هذه المشاركة أيضا. ولا محالة أيضا من أن هذه القطاعات ستفرض تحيزاتها وخيالاتها الرجعية وضعفها وأخطاءها. ولكنهم موضوعيا سيهاجمون رأس المال. كما أن طليعة الثورة الواعية بدورها الطبقي وهي البروليتاريا التقدمية والتي تترك هذا الحقيقة الموضوعية عن النضال الجماهيري بكل ما فيه من تنافر وتباين ستكون قادرة على أن توحد كل هذا وتوجهه وتستولي على السلطة وتسيطر على البنوك. وتتزع ملكية المؤسسات الصناعية التي يكرها الجميع على اختلاف شاكرتهم (رغم أن كراهيتهم ترجع لاسباب مختلفة!) وتتخذ إجراءات ديكتاتورية أخرى ستؤدي في مجموعها إلى الإطاحة بالبرجوازية وضمان انتصار الاشتراكية، والتي ستؤدي فورا وبالضرورة رغم كل هذا إلى تنقية نفسها من كل شوائب البرجوازية الصغيرة.

ونطالع في رسائل البولنديين (ج 1 – فصل 4) قولهم «يجب على الحركة الاشتراكية الديمقراطية أن تستفيد من نضال البرجوازية الصغيرة في المستعمرات ضد الامبريالية الأوروبية حتي نزيد من حدة الأزمة الثورية في أوروبا».

أليس واضحا أن أضعف الإيمان أن نقابل بين أوروبا والمستعمرات في هذا المجال؟ إن نضال الأمم المقهورة في أوروبا، وهو نضال قادر على أن يمتد ليصبح تمردا وحربا في الطرقات، وقادر على تحطيم النظام الجديد للقوانين لا عسكرية، مثل هذا النضال «سيزيد من حدة الأزمة الثورية في أوروبا» لدرجة لا نهائية أكثر من أي ثورة أو تمرد في مستعمرة قاصية مهما كان مدي تطور تلك الثورة. إن الضربة التي توجهها ثورة في أيرلندا ضد البرجوازية الامبريالية الانجليزية لهي أقوى وأهم سياسيا مئات المرات من ضربة أخرى مماثلة تتلقاها تلك البرجوازية في آسيا أو أفريقيا.

منذ فترة قريبة نشرت الصحافة الفرنسية الشوفينية تقريرا عن صدور العدد الثامن لصحيفة سرية في بلجيكا اسمها "بلجيكا الحرة" (14). والصحافة الشوفينية الفرنسية تكذب كثيرا بطبيعة الحال إلا أن هذا الخبر يبدو لي صادقا. وبينما فشلت الحركة الاشتراكية الديمقراطية الشوفينية التابعة لكاوتسكي في تأسيس صحافة حرة لنفسها خلال فترة الحرب التي امتدت إلى عامين واستسلموا في خنوع لنير الرقابة العسكرية (ونذكر إنصافا أن العناصر الراديكالية اليسارية هي وحدها التي اصدرت كتيبات وبيانات لها رغم الرقابة) – أقول بينما حدث هذا نجد أمة متحضرة مقهورة وقفت ضد قهر عسكري لا مثيل له في وحشيته بأن اسست مجلة للاحتجاج الثوري! ولكن جدل التاريخ يعلمنا أن الأمم الصغيرة وهي أمم لا حول لها ولا طول باعتبارها عاملا غير مستقل في النضال ضد الامبريالية، إلا أنها تلعب دور الخمائر التي تساعد القوة الحقيقية المعادية للامبريالية، أي البروليتاريا الاشتراكية لكي تظهر على مسرح الأحداث. وتبذل القيادة العسكرية للحرب الدائرة كل ما في استطاعتها لاستخدام أي حركة ثورية وقومية في معسكر الأعداء، الألمان يستخدمون الثورة الأيرلندية، والفرنسيون يستخدمون الحركة التشيكية.. الخ. وهم يتصرفون تصرفا سديدا من وجهة نظرهم أن الحرب الجادة لا يمكن معالجتها بصورة جادة لو لم يستفد قادتتها من أوهي نقط الضعف لدي العدو، ولو لم تمسك بكل فرصة تسنح لها وإلا سيكون مستحيلا أن يعرفوا مقدما في أي لحظة وأين ومدي قوة "انفجار" بارود مجلة من المجلات. سنكون ثوريين نغساء للغاية لو أننا أبان حرب التحرير العظمى التي تخوضها البروليتاريا من أجل الاشتراكية لم نعرف كيف نستفيد من كل حركة شعبية ضد كمل مكارثة تسببها الامبريالية حتي نشدد من قوة الأزمة ونوسع مداها. ولو كان كل همننا أن نردد بألف نغمة الإعلان القائل بأننا "ضد" كل اشكال القهر القومي ثم من ناحية أخرى نصف الثورة البطولية التي تقوم بها أكبر القطاعات مرونة واستنارة لطبقات معينة في أمة مقهورة ضد قاهرها بأنها "تمرد" فإننا بذلك نعوص إلى نفس الدرك الأسفل من البلاهة التي تردي اليها أتباع كاوتسكي.

لقد كان من السوء طالع الأيرلنديين أن هبوا ثائرين قبل الأوان. أي قبل نضج ثورة البروليتاريا الأوروبية. إن الرأسمالية لم يتم بناؤها على نحو متسق بحيث يمكن لمصادر الثورة على اختلاف أشكالها أن تمتزج فورا في توافق ودون انتكاس أو هزيمة ومن ناحية أخرى فإن الحقيقة الواقعة وهي أن الثورات تندلع في أزمنة مختلفة وأماكن متعددة وتتباين أنواعها، هذه الحقيقة وحدها تضمن مدي واسعا وعمقا للحركة العامة.. ولكن خبرة الجماهير تثري ومعرفتها تزداد وقوتها تندعم من خلال الحركات الثورية الفجة والفردية والمتفرقة والتي تكون لهذا السبب حركات ثورية فاشلة، بيد أن الجماهير من خلال هذا كله تهتدي أي قادتتها الحقيقيين وهم البروليتاريين الاشتراكيون، وبهذا كله تمهد الجماهير الطريق لغزوة فتح عامة عن طريق الاضرابات والمظاهرات وحركات تمرد داخل الجيش على نطاق محلي وقومي، وهبات ثورية بين صفوف الفلاحين.. الخ. ولقد استطاعت الجماهير بمثل هذه الأحداث أن تمهد الطريق لثورة عارمة في عام 1905.

علي عكس التأكيدات الخاطئة للاشتراكيين الديمقراطيين البولنديين فإن مطلب حق الأمم في تقرير المصير لعب دورا في اثاره حزبنا للجماهير لا يقل شأننا على سبيل المثال عن تسليح الشعب وفضل الكنيسة عن الدولة وانتخاب الشعب لرجال الدولة وغير ذلك من الموضوعات التي يسميها المراؤون المتعصبون "خيالات وأوهاما". وعلي العكس أيضا فإن تدعيم ومساندة الحركة القومية بعد عام 1905 ساعد حزبنا بطبيعة الحال على خلق حركة اثارية أقوى ويدخل ضمن هذا عدد من المقالات صدرت عام 1912 - 1913 وقرار حزبنا في 1913 الذي أعطي تحديدا دقيقا "معاديا لاتجاه كاوتسكي" لمضمون هذه النقطة \* (وهو أننا لا نسمح بمجرد الاعتراف اللفظي فقط).

وجدير بنا ألا نتجاوز واقعة كشفت عن نفسها في تلك الفترة الزمنية المبكرة. فثمة انتهازيون من قوميات مختلفة: يوركفيتش الأكراني ولييمان البوندي وسيمكوفسكي وبتروسوف الميرميدون الروسي.. وشركاهم كل هؤلاء كانوا يتحدثون مجندين لحجج روزا لوكسمبورج ضد حق تقرير المصير! فما كان بالنسبة لروزا لوكسمبورج وهي الاشتراكية الديمقراطية البولندية مجرد تعميم نظري خاطئ للظروف النوعية للحركة البولندية، أصبح سندا انتهازيا موضوعيا للامبريالية الروسية عندما طبق عمليا على ظروف وأحداث أكثر مدي واتساعا وظروف دولة كبرى بدلا من دولة صغرى وعندما طبق على نطاق عالمي بدلا من أن يقتصر على نطاق بولندا. ولقد أثبت تاريخ اتجاهات الفكر السياسي (كشيء متميز عن آراء الأفراد) صواب برنامجنا.

إن الامبرياليين الاجتماعيين الصرحاء من أمثال لينش لازوا يتخذون موقف العداء السافر من حق تقرير المصير ونيد سياسة الضم. أما بالنسبة لاتباع كاوتسكي فإنهم يقرون رياء حق تقرير المصير. وبدأ تروتسكي ومارتوف يأخذون نفس الطريق هنا في روسيا. إذ أن كلا منهما يقول ما يقول كاوتسكي من أنه يحبذ حق تقرير المصير. ولكن ماذا يحدث في التطبيق العملي؟ لنأخذ مقالات تروتسكي شاهدا على ذلك "الأمة والاقتصاد" في مجلة ناش سلفو سنجد فيها اتجاهه الانتقائي المؤلف! فالاقتصاد من ناحية يوحد الأمم، والقهر القومي من ناحية أخرى يفرقها. فما هي النتيجة؟ النتيجة هي أن اسلوب الرياء السائد يظل خافيا، وتصبح الاثاره عملا غيبيا ولا تمس أخطر الموضوعات شأننا وأكثرها أساسية ودلالة وأشدّها ارتباطا بالتطبيق العملي - اتجاه المرء نحو بلد يقهره بلده هو. أما مارتوف وأمثاله من السكرتاريين في الخارج فإنهم يقنعون بالنسيان - مجرد سهو - ينسون نضال قرينهم وزميلهم سيمكوفسكي ضد حق تقرير المصير. ولقد كان مارتوف يكتب في الصحافة العلنية (ناش جولوس) محبذا حق تقرير المصير ويشير إلى الحقيقة المؤكدة: أن التعاون المشترك لم يكن وقتها بعد أثناء الحرب الامبريالية. الخ. بيد أنه كان يتحاشي الموضوع الرئيسي - كما كان يتحاشاه أيضا في الصحافة السرية وهي الصحافة الحرة - وهو أن روسيا حتى في وقت السلم قدمت للعالم سجلا لقهر الأمم على أساس إمبريالي ولقد كان سجلا فظا رجعيًا ومتخلفا اقتصاديا تسوده البيروقراطية العسكرية. إن الاشتراكي الديمقراطي الروسي الذي "يقر" حق الأمم في تقرير مصيرها على نحو ما يقره السادة بليخانوف وبتروسوف وشركاهما أي دون أن يتجشموا مشاق الكفاح من أجل حرية الأمم المقهورة في الانفصال وهي الأمم التي تقهرها القيصرية إنما هو في واقع الأمر امبريالي وخادم يتزلف للقيصرية.

نحن لا يعنينا في شيء النوايا "الطيبة" الذاتية لتروتسكي ومارتوف وإنما ما يعنينا هو أن أسلوبهم المراوغ كان يساند موضوعيا الامبريالية الاجتماعية الروسية. إن عصر الامبريالية قد أحال كل القوي العظمى إلى قوي قاهرة لعدد من الأمم، كما أن تطور الامبريالية سيؤدي حتما إلى انقسام أكثر تحديدا بين الاتجاهات والآراء حول هذه القضية داخل الحركة الاشتراكية الديمقراطية العالمية؟

كتب في يوليو 1916 ونشر في أكتوبر 1916 (نشرت طبقا لنص سبورنيك)  
في العدد الأول من مجلة سبورنيك سوسيال  
ديموقراط، وقد صدر ممهورا بتوقيع:  
ن. لينين.

(1) أشرف على جمع هذه الرسائل هيئة تحرير صحيفة "جازيتا روبيتنيكا" ونشرت في سبورنيك يوسبال ديموقراط، العدد الأول، أكتوبر 1916.

(2) أنظر مقال لينين "حق الأمم في تقرير مصيرها" مجلد 20 إذ يعرض فيه تقويما لوجهات النظر الثلاث عن استقلال بولندا.

(3) دارت مناقشة حول مسودة برنامج الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي عام 1903 وتبناها المؤتمر الثاني للحزب بعد ذلك (أنظر مواد لاعداد برنامج الحزب الاشتراكي الديمقراطي "حول قرار تنظيم البوند" و"حول بيان الاشتراكيين الديمقراطيين في أرمينيا" و"هل تحتاج البروليتاريا اليهودية إلى حزب سياسي مستقل؟" و"مسألة القومية في حزبنا". (وانظر أيضا الطبعة الحالية مجلد 6) والمناقشة التي دارت عام 1913 عن الاستقلال القومي والثقافي، وقد جرت هذه المناقشة بين البلاشفة من جانب ودعاة التصفية والتروتسكيين واليونديين من جانب آخر. (انظر "البرنامج القومي لحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي" الطبعة الحالية مجلد 19 وكذلك "ملاحظات انتقادية على المسألة القومية" و"حق الأمم في تقرير المصير" مجلد 20).

(4) ماركس وانجلز - المؤلفات المختارة. مجلد 2 - طبعة موسكو 1955 ص (32 - 33)

(5) انظر كتيب انجلز Po und Rhein فصل 4.

(6) فردريك انجلز "عن الديمقراطيين السلاف".

(7) أنظر مقال انجلز "واجبات الطبقة العاملة ازاء بولندا" الفقرة الثانية والمنشور في مجلة الكومنولث في 24 و 31 مارس و 5 مايو 1866.

(8) أشعة الضوء: مجلة شهرية لسان حال الجناح اليساري للاشتراكيين الديمقراطيين في ألمانيا كان يشرف على تحريرها بوركاردت. ظهرت في برلين بصورة غي منتظمة خلال عامي 1913 و 1921.

(9) مقال روزا لوكسمبرج "المسألة القومية والاستقلال الذاتي" نشرت في الاعداد 6 و 7 و 8 و 9 و 10 و 12 و 14 و 15 من مجلة (الاشتراكيين الديمقراطيين) خلال عامي 1908 - 1909.

(10) الجناح اليميني للحزب الاشتراكي البولندي، وهو حزب قومي للبرجوازية الصغيرة تأسس عام 1892.

(11) ماركس وانجلز - المراسلات المختارة - طبعة موسكو 1955 ص 423.

(12) كارل راديك.

(13) ريتش (الكلام) صحيفة يومية – لسان حال حزب الكاديت. كانت تصدر في بطرسبرج ابتداء من فبراير 1906. أغلقتها اللجنة العسكرية الثورية السوفيتية في بتروجراد في 26 من أكتوبر (8 نوفمبر) 1918. واستمر صدورها تحت اسم آخر حتى أغسطس 1918.

(14) بلجيكا الحرة – صحيفة سرية لحزب العمل البلجيكي – كانت تصدر في بروكسل (1915 – 1918).

-----  
كتب : في يوليو 1916  
نشر لأول مرة : في جريدة سوسيال ديموقراط (الاشتراكي الديموقراطي) Sbornik Sotsial-Demokrata،  
العدد 1 أكتوبر 1916  
المصدر العربي: "عن المسألة الوطنية والأممية البروليتارية"  
-----